Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

09 et 10 Avril 2011
09 و10 أبريل 2011

أخبار اليوم المغربية

الأمين العام للمجلس الوطني ينتقد «عدالة الهواتف»

الصبار: «قضاة ينتظرون التعليمات ويصابون بـ«الحمق» إذا لم يتصل بهم أحد»

■ الرباط- حنان بكور ■

فاجأ محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، كل الحاضرين في ندوة مناقشة نظمتها مساء أول أمس الخميس MSI، وهي مؤسسة استشارية دولية، باقتراحه «اعتماد مقاربة جديدة في التعامل مع المثليين». وقال الصبار، الذي كان المحامي الوحيد الذي قبل مؤازرة فؤاد فريكوط، بطل قضية القصر الكبير، بعد أن رفض عدد من المحامين الدفاع عنه، إن «أسلوب الردع لن يحل مشكلة الشواذ»، مضيفا أنه «يجب التعامل معهم بشكل مخالف، لأنهم موجودون وفيهم حالات مرضية وأخرى خلقية، وبالتالي يجب التعامل معهم بتعقل». وأكد الصبار، في معرض مناقشة مفتوحة مع فعاليات مدنية وسياسية، أن «البلاد تعيش الآن «لحظة ذهبية يجب استثمارها بشكل يجعل مغرب الغد ليس كمغرب اليوم»، وهذا لن يتحقق برأيه، إلا بجعل «البلاد بورصة حرة للأفكار والمشاريع المنفتحة على كل التيارات والأطروحات الفكرية والسياسية والثقافية، شريطة الابتعاد، عما أسماه ب» الإباحية في العمل النضالي»، لأنها أمر غير مقبول.

إلى ذلك، قال الصبار إن «المغرب فشل في تدبير العديد من الملفات الحقوقية، وعلى رأسها ملف أميناتو حيدر». وزاد «لقد فشلنا في ملف أميناتو ويجب أن نعترف بذلك»، مضيفا أنه «لم يعد مسموح أن نقبل التمرين في قضايا حقوق الإنسان».

واعتبر الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان أن البلاد تحتاج في الوقت الراهن إلى انفراج سريع، وهذا ، لن يكون برأيه، إلا من خلال تعزيز الثقة، عبر مجموعة من المبادرات ضمنها إطلاق سراح المعتقلين السياسيين». و أوضح في هذا الصدد أن «اقتراح إطلاق سراح المعتقلين السياسيين لا يعني مطلقا

الملك محمد السادس أثناء استقباله اليازمي والصبار

أخبار اليوم المغربية

ارتكب، ومنهم من حوكم من أجل نوايا، وهؤلاء هم بيت القصيد». وشدد في هذا الإطار على ضرورة فتح «باب المراجعات الفكرية لطي هذا الملف نهائيا».

وبخصوص ملف بنبركة، قال الصبار «هذا ملف عمر طويلا، ونحن ملزمون أخلاقيا بمتابعته، وإذا فشلنا في الوصول إلى نتيجة فسنقول ذلك صراحة ودون أية عقدة».

إلى ذلك، دعا الأمين العام للمجلس الوطني إلى تجريم الاختفاء القسري والتعذيب، مضيفا أنه «لابد من دسترة بعض الأمور التي تسببت في كوارث في المرحلة السابقة». و أكد أن المجلس الوطني سيعمل على استكمال كل برامج المجلس السابق في هذا المجال، بما فيها التقرير حول الانتخابات السابقة، الذي سيتم الإعلان عنه قريبا».

وردا عن أسئلة حول وظيفة المجلس الجديد، قال محمد الصبار «المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، في نسخته الأولى، أسس من أجل الدفاع عن أطروحة الدولة والتصدي لمختلف الملاحظات الصادرة عن المنظمات الدولية»، ومن أجل ذلك، يضيف «وضع له تأثيث خاص، وهو لم يكن موفقا إلى حد كبير في عمله، بحيث لعب دورا تعتيميا حول قضايا مفصلية في المشهد الحقوقي»، ومن أجل ذلك تم إعلان النسخة الثانية من المجلس الاستشاري، الذي انشقت من داخله هيأة الإنصاف والمصالحة التي مثلت لحظة القوة الكبرى، إلى جانب فتح ورش العدالة الانتقالية وسؤال الماضي».

وقال إن أدوار المجلس الحالي تخول له «التصدي لأي انتهاك بدون طلب ولا شكاية، إلى جانب التصدي الاستباقي في حالات الاحتقان ولعب أدوار الوساطة، والتحري والبحث في الشكايات، إلى جانب إصدار تقرير سنوي يعرض على البرلمان بغرفتيه داخل الآجال المطلوبة». وعن مآل القضايا التي يتحرى فيها المجلس، قال الصبار «على النيابة العامة أن تلتقط الإشارات وتقوم بواجبها»، مضيفا أن المغرب لازال يعاني من «عدالة الهاتف»، موضحا أن «بعض القضاة ينتظرون الهواتف وأن يتصل بهم أحد». و زاد «وبعضهم يصاب بالحمق إذا لم يتصل به أحد، وهذا راجع بالأساس لكون عدالة الهواتف مازال سائدة لدينا».

وسيعرض المجلس أول تقرير له، و هو حول أحداث خريبكة، الأسبوع المقبل. وفي هذا الصدد، قال الأمين هذا التقرير أعد باحترافية ومهنية عالية»، مشيرا إلى أن المجلس سيعمل وفق منظور خاص يحترم فيه كل الضوابط. وقال في هذا الصدد «سنقول كل شيء، ولن نحابي الدولة، كما لن نحابي المجتمع المدني».

Revue de Presse

L'opinion .ma

Mohamed Sebbar :

Le passage du CCDH au CNDH, une étape avancée dans le processus institutionnel au Maroc

Le passage du Conseil consultatif des droits de l'Homme (CCDH) au Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) constitue une étape très avancée dans le processus institutionnel au Maroc, a affirmé jeudi à Rabat le secrétaire général du CNDH, Mohamed Sebbar.

Intervenant lors d'une rencontre-débat, organisée sur le thème "CNDH: Quelle dynamique?", M. Sebbar à indiqué que le Dahir portant création de ce Conseil comme mécanisme national pour la défense et la promotion des droits humains et des libertés a insisté sur l'indépendance de cette institution et sur la nécessité de l'élargissement de sa composition et de ses compétences, et ce en cohérence avec les standards internationaux dans ce domaine et notamment les "principes de Paris".

Le Dahir instaurant le CNDH coïncide avec le mouvement que connait la société marocaine, a-t-il souligné, indiquant que le Royaume a fait toujours l'exception dans la région pour plusieurs raisons, dont le lancement d'une nouvelle étape depuis les années 90 basée sur le respect des droits de l'Homme, la libération des détenus politiques et la révision de l'arsenal juridique relatif aux droits et aux libertés publiques.

Le rôle du CCNH consiste à consolider les acquis réalisés par le Maroc pour renforcer l'Etat de droit, a relevé M. Sebbar, rappelant que le Conseil a pour mission la consultation, la surveillance et l'évaluation de la situation des droits de l'Homme ainsi que l'élaboration d'un rapport annuel et des rapports spéciaux ou thématiques.

M. Sebbar a passé en revue les réformes engagées par le Maroc pour la promotion des droits de l'Homme, citant à cet égard l'Instance Equité et réconciliation et le lancement audacieux du chantier de la justice transitionnelle.

Le SG du CNDH a évoqué également le rôle de la commission dépêchée par le Conseil suite aux événements de Khouribga, annonçant la tenue prochainement d'une conférence de presse pour la présentation d'un rapport complet et neutre à ce sujet.

Cette rencontre s'inscrit dans le cadre des "jeudis de Management systems international" (MSI). A chaque conférence, un expert ou un groupe d'experts aborde une thématique ou un sujet de l'actualité du développement au Maroc.

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

المغربية

مجلس حقوق الإنسان يدعو كل الفاعلين إلى استكمال الإصلاح الشامل

الصبار لـ«المغربية»: المغرب سجل السبق في القطع مع الانتهاكات الجسيمة

حميد السموني

قال محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، إن جلالة الملك صنع مرحلة متقدمة جدا في المسار المؤسساتي للمغرب على مستوى الدفاع عن احترام حقوق الإنسان، في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية، بعد إعلان جلالته الانتقال من المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

ودعا الصبار، في لقاء مناقشة، نظمته إحدى المؤسسات الاستشارية الدولية حول موضوع "المجلس الوطني لحقوق الإنسان آية دينامية"، أول أمس الخميس، بالرباط كل الفاعلين المغاربة، من حكومة، وأحزاب سياسية، ومجتمع مدني، إلى مواصلة السير لاستكمال أوراش الإصلاح الشامل، السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، قائلا إن "الحل الأنجع لتفادي المفاجآت، هو الاستمرار في الإصلاح".

وأشار الصبار، في تصريح لـ "المغربية"، إلى أن "المغرب شكل عنصر الاستثناء في المنطقة المغاربية والعربية في تطبيقه، واحترامه، وتقويته، لمجال حقوق الإنسان"، معتبرا أن "سقف الإصلاح في المغرب تجاوز بكثير ما حققته بعض الدول المجاورة، وأنه "سجل السبق في تدشين مرحلة جديدة، تقطع مع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، في بداية تسعينيات القرن الماضي، وبادر إلى الإفراج عن المعتقلين السياسيين، وأدخل إصلاحات جوهرية في التشريعات المرتبطة بمجال الحقوق والحريات العامة".

وأضاف أن إصدار الظهير المؤسس للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، كآلية وطنية لحماية وتطوير حقوق الإنسان والحريات، جاء متزامنا مع الحراك السياسي والاجتماعي، الذي يعرفه المجتمع المغربي، وأن "الظهير يؤكد على استقلالية المجلس الوطني، ويحث على ضرورة إضفاء تركيبة متعددة فيه، مع توسيع لصلاحياته، وتقويتها، طبقا للمعايير الدولية في مجال حقوق الإنسان، لاسيما مبادئ باريس لحقوق الإنسان المتعارف عليها دوليا". وعن دور المجلس، قال أمينه العام، إنه يتمثل في تعزيز المكتسبات والإنجازات المحققة، لتقوية دولة الحق والقانون وتعزيز التقدم الديمقراطي، موضحا أن صلاحيات المجلس تتمثل في تقديم الاستشارة، وأعمال المراقبة، وتقييم حالة حقوق الإنسان، مع تقديم تقرير وطني وتقارير موضوعاتية للنهوض بثقافة وقيم حقوق الإنسان.

واستعرض الأمين العام للمجلس الوطني، أثناء لقاء المناقشة، مجمل الإصلاحات بالمغرب في مجال تقوية وتكريس ثقافة حقوق الإنسان، عبر تشكيل هيئة الإنصاف والمصالحة، وفتح أوراش العدالة الانتقالية، وإصدار تقرير لهيئة الإنصاف والمصالحة، الذي قال إن توصياته حظيت بإجماع جل الفرقاء السياسيين والحقوقيين، التي اعتبرت جسر الانتقال الديمقراطي.

Revue de presse des droits de l'Homme

الصباح
يومية مغربية شاملة

الصبار: سنواصل الاشتغال على الملفات العالقة

قال محمد الصبار، الكاتب العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، إن المجلس سيكشف خلال الأسبوع المقبل عن ملابسات وتداعيات أحداث خريبكة، من خلال تقديم تقرير متكامل يضم خلاصات وتوصيات. وأضاف الصبار، الذي كان يتحدث في لقاء نظمته المؤسسة الاستشارية الدولية "إم سي إي"، أول أمس(الخميس) بالرباط، أن التقرير أنجز بمهنية وموضوعية، مشيرا إلى أن اللجنة التي أوفدها المجلس برئاسته،عقدت سلسلة من الاجتماعات مع ممثلين عن السلطة العمومية والقضائية والمجتمع المدني للتحري في الأسباب والظروف التي صاحبت أعمال التخريب، بعد الوقفة الاحتجاجية التي نفذها مواطنون أمام المكتب الشريف للفوسفاط. وأوضح الصبار أن اللجنة التقت، بالخصوص، بعامل إقليم خريبكة، والوكيل العام لمحكمة الاستئناف، ورئيس هيأة المحامين، إضافة إلى المدير العام للمكتب الشريف للفوسفاط.

محمد الصبار

في السياق ذاته، قال الصبار إن انتقال المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان إلى مجلس وطني لحقوق الإنسان، يشكل مرحلة متقدمة في المسار المؤسساتي للمغرب،خاصة على مستوى الدفاع على احترام حقوق الإنسان، وهو المسار الذي عززه الخطابان الملكيان ليومي 9 و10 مارس. وشدد على أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان لن يشكل قطيعة مع المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، بل سيستفيد من التراكم الذي تم تحقيقه في هذا المجال. وأضاف أن المجلس الجديد له التزام معنوي لاستكمال كل المشاريع والبرامج التي باشرها المجلس السابق. وأبرز الصبار أهمية المجلس الوطني لحقوق الإنسان، خاصة في ظل الاختصاصات الجديدة التي خولت إليه، إذ أصبح بإمكانه أن يتصدى تلقائيا لأي انتهاك، والتصدي الاستباقي في حال وجود توتر واحتقان، من شأنه أن تنتج عنه انتهاكات، والقيام بالأبحاث والتحري والاستماع إلى الشهود، خلال تلقيه شكايات، إضافة إلى إصدار تقرير سنوي يعرض على البرلمان بغرفتيه بما يسمح بمناقشته من طرف نواب الأمة.

وأشار الصبار إلى وجود صلاحيات أخرى تتعلق بالمراقبة والحماية، وإشاعة قيم وثقافة حقوق الإنسان، كما أن بإمكان المجلس أن يُحيل على القضاء الحالات التي تعرف مسا أو ضررا بحقوق الإنسان.

وأضاف الصبار أن إصدار الظهير المؤسس للمجلس الوطني لحقوق الإنسان يتزامن مع الحراك الذي يعرفه المجتمع المغربي، مبرزا بأن المملكة شكلت استثناء في المنطقة في هذا المجال، وذلك للعديد من الاعتبارات، أهمها السبق في تدشين مرحلة جديدة، منذ التسعينيات من القرن الماضي، اتسمت بالإفراج عن المعتقلين السياسيين، والعثور على مدافن خاصة وجماعية، ومراجعة سلسلة من التشريعات المرتبطة بمجال الحقوق والحريات العامة، وتبني التعددية الحزبية ومنع مبدأ الحزب الوحيد أو الحاكم، إلى جانب التعاطي الأمني مع الاحتجاجات الأخيرة التي لم تقابل بالعنف.

وأكد الصبار أن الصلاحيات المخولة للمجلس تتماشى، إلى حد كبير، مع مبادئ باريس، مؤكدا إمكانية تحقيق دينامية كبرى بالمغرب، على المستوى الحقوقي، في أفق الانتقال إلى مرحلة أخرى، مبرزا أن مغرب الغد لن يكون مغرب اليوم.

وبخصوص القضايا التي سينكب عليها المجلس، أكد الصبار أنه سيواصل الاشتغال على الملفات العالقة، في مقدمتها ملف المهدي بنبركة، والحالات العالقة المرتبطة بالاختفاء القسري، مؤكدا في هذا الصدد، أن المجلس لديه التزام تجاه عائلات المختفين، ومعبرا عن أمله في أن يتم التوصل إلى الحقيقة بشأن الحالات التسع المتبقية، مؤكدا أنه إذا تعذر على المجلس ذلك، فإنه سيُصرح بذلك، مع ذكر الأسباب.

جمال بورفيسي

Revue de ... de l'Homme

LaKome.com

معتقل قلعة مكونة السري الرهيب يفتح أبوابه للسفراء الأوروبيين

السبت، 09 أبريل 2011 21:35 موقع لكم

فتحت أبواب المعتقل السري الرهيب "قلعة مكونة" لبعض السفراء والقائمين بأعمال بعض السفارات الأوربية المعتمدين لدى الرباط وذلك يوم الجمعة 8 أبريل.

جاء ذلك في إطار زيارة قاموا بها لإقليمي ورزازت وتنغير من أجل الوقوف على مصير المشاريع التي تمول كليا أو جزئيا من طرف برامج التعاون المخصصة من طرف الاتحاد الأوربي، أو بعض دول الإتحاد مثل ألمانيا وبلجيكا وغيرهما للمغرب.

فبعد تدشين فضاء المرأة لذي أنجز بقرية أيت بوبكر الواقعة على بعد حوالي ثلاث كيلومترات من المركز الحضري لقلعة مكونة، والذي يندرج في إطار مشاريع جبر الضرر الجماعي في المناطق التي عانت من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، قام السفراء الأوربيون رفقة مسؤولين محليين عن "المجلس الوطني لحقوق الإنسان"، بزيارة لما تبقى من أجنحة ومرافق المعتقل الرهيب السيء الذكر، الذي استعمل إبان سنوات الرصاص في الاحتجاز القسري وبدون محاكمات لأزيد من 400 معتقل من أبناء مختلف أقاليم المغرب.

ووقف السفراء الأوربيون الذين كانت علامات التأثر والحسرة العميقة بادية على وجوههم، على الظروف اللاإنسانية التي كان يعيش فيها المعتقلون قسرا في هذا المعتقل الرهيب، خاصة في فصل الصيف حيث تتجاوز درجة الحرارة 48درجة مئوية تحت الظل، أو أثناء فصلي الخرف والشتاء حيث تنزل إلى ما دون 4درجات تحت الصفر.

ولم يستسغ العديد من الزوار الأوربيين كيف استطاع العديد من المعتقلين قسرا في هذا السجن الرهيب، الإفلات من الموت المحقق، خاصة وأنهم ظلوا يفترشون الأرض ويلتحفون سقوف العنابر لفترات زمنية طويلة، فضلا عن التغذية الرديئة التي كانت تقدم لهم، يضاف إلى ذلك سادية بعض السجانين الذين كانوا ينتقمون من الضحايا حسب مزاجهم.

وقد بات جزء كبير من المعتقل الرهيب عبارة عن خراب، يتخذ منه الحمام البري ملجأ له، مما جعل السفراء الأوربيين يشددون على ضرورة التعجيل بترميمه حفظا للذاكرة، وتماشيا مع رغبة المغرب الرسمية في المصالحة مع ماضيه، خاصة وأن وزارة الثقافة سبق لها أن وقعت على اتفاقية في هذا الإطار مع "المجلس الوطني لحقوق الإنسان" في صيغته السابقة.

Revue de Presse du Conseil

العميد جلماد المعتقل في قضية بارون المخدرات ازعيمي يخوض إضرابا عن الطعام احتجاجا على «اعتقاله التعسفي»

المساء

قرر رئيس المنطقة الأمنية بالناظور، العميد محمد جلماد، الموجود حاليا بدون محاكمة رهن الاعتقال بسجن عكاشة بالدار البيضاء بعد تفكيكه لأخطر شبكة للمخدرات بشمال المغرب، المعروفة بـ«شبكة ازعيمي»، الدخول في إضراب عن الطعام احتجاجا على ما أسماه مصدر مقرب منه «الاعتقال التعسفي» الذي تعرض له قبل 10 أشهر بتهمة الارتشاء دون أدلة. وعلمت «المساء» من مصدر مطلع أن جلماد أخبر إدارة السجن بقرار الإضراب المفتوح عن الطعام بهدف إنصافه، خاصة بعد أن وصلت قضيته إلى مسؤولي المجلس الوطني لحقوق الإنسان دون أن يتخذ أي إجراءات لبحث الملابسات الغامضة التي قادت إلى اعتقاله.

وتشير بعض المعطيات إلى فرضية «تورط» شخصيات نافذة تتهم بالوقوف وراء اعتقال جلماد بعد أن حاصر شبكات المخدرات في الناظور منذ تعيينه على رأس أمن هذه المدينة، بل إن بعض المصادر تحدثت عن فرضية «تورط» رئيس الفرقة الوطنية للشرطة القضائية شخصيا ومعه رضوان هلال، عميد الشرطة بالمكتب الوطني لمكافحة المخدرات التابع للفرقة نفسها، في «إخفاء» محضر الاستماع الأصلي الذي أنجز لجلماد قبل أن يحال على قاضي التحقيق، نور الدين داحين، رئيس الغرفة الثالثة بمحكمة الاستئناف بالدار البيضاء، بمحضر آخر رغم أن جلماد رفض التوقيع عليه، فيما أشارت مصادر أخرى إلى فرضية «تورط» أسماء من الريف محسوبة على حزب له نفوذ في أجهزة الدولة وراء اعتقال جلماد والزج به في السجن. وأشارت المعطيات ذاتها إلى أن تهمة الرشوة التي يتابع بها جلماد في هذه القضية لم تستند إلى وقائع دقيقة، لأن المعني بالأمر لو كان هدفه من لقاء بارون المخدرات الزعيمي هو تلقي رشوة منه لما كان في حاجة إلى اصطحاب عنصرين أمنيين، غير أن المثير في هذا كله هو أن مسؤولي الفرقة الوطنية للشرطة القضائية لم يستمعوا إلى العنصرين الأمنيين رغم أن جلماد أشار إليهما أثناء الاستماع إليه. أكثر من هذا، تساءلت مصادرنا عن السر في عدم اعتقال الوسيط في «الرشوة» المفترضة، المسمى «إدريس. ح» الذي كان أول من عرض على جلماد أن يلتقي بنجيب ازعيمي، ليس بوصفه بارون مخدرات وإنما تاجر مواش يتعرض لمضايقات من طرف الشرطة، بل كل ما فعله قاضي التحقيق داحين في هذه القضية هو أنه استدعى، بعد مرور أكثر من 5 أشهر، المعني بالأمر المسمى «إدريس.ح» ليس كمتهم بالوساطة في «الرشوة» وإنما باعتباره شاهدا. كما أن القاضي داحين برأ في ظروف غامضة في هذا الملف مخزنيا ترافع عنه صهره.

Revue de l'Homme

المغربية

في ندوة حول «حقوق الإنسان في السينما المغربية» بالرباط

المشاركون ينوهون بالتجارب المغربية ويشترطون الجمالية الفنية

فريدة بليزيد

حمادي كيروم

محمد كلاوي

أوضح المشاركون في هذه المائدة المستديرة، التي كانت منطلق أشغال الدورة الثانية للقاءات المتوسطية حول السينما وحقوق الإنسان، التي نظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط من 6 إلى 9 أبريل الجاري، بشراكة مع مجلس الجالية بالخارج، والمركز السينمائي المغربي، أن مواضيع حقوق الإنسان ليست بالهينة، وأن المشتغل عليها يجب أن يكون ملما بجميع حيثياتها وتفاصيلها ومواثيقها الدولية، حتى يتمكن من بناء خطاب سينمائي حقوقي مرتبط بالأبعاد الكونية، وأشاروا إلى أهمية الدعم في هذا المجال، لكنهم حذروا من حدوث نوع من الوصاية أو التوجيه لدى المخرج لأن ذلك كله سيخل بالعمل السينمائي، الذي يعد عملا إبداعيا بالدرجة الأولى، ومرتبطا بالإنسان وبالمنظومات المجتمعية ثانيا، خاصة أن حقوق الإنسان كانت حاضرة في السينما المغربية منذ البدايات، ونوهوا بفيلم "السراب" للمخرج الراحل أحمد البوعناني، الذي ضم هواجس المجتمع المغربي ومشاكله، التي لا تحيد عن حقوق الإنسان، وذكروا بالمزالق التي عرفتها الأفلام التي تناولت القضية الفلسطينية، والتي أساء أغلبها للقضية أكثر مما خدموها.

وفي الورقة الافتتاحية لهذه المائدة المستديرة، التي عرفت مشاركة كل من المخرجة فريدة بليزيد، والنقاد الفنيين: محمد كلاوي، ومحمد باكريم، وحمادي كيروم، وعبد اللطيف أعمياري، ذكر حميد الكم مسير الجلسة أن "المشهد السينمائي المغربي عرف في العشر سنوات الماضية، تطورا مهما، ولامس العديد من القضايا ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة بحقوق الإنسان، وساهم في كسر جدار الصمت عن بعض الطابوهات، من خلال عرضها في أشرطة قصيرة أو طويلة، أو وثائقية. وأضاف الكم أن الإنتاج السينمائي المغربي في ظل التغيرات والإصلاحات، التي يشهدها المغرب اليوم، مطالب بإدماج حقوق الإنسان في هذا الإنتاج عبر استحضار مبادئ وقيم حقوق الإنسان في الكتابة السينمائية (السيناريو والحوار) وتخصيص أشرطة خاصة للتعريف بحقوق الإنسان وإشاعتها بين الناس، وإعمال مبدأ المساواة، وتكافؤ الفرص، وعدم التمييز في الإنتاج السينمائي (حضور النساء، والأطفال والأشخاص في وضعية إعاقة في المشاهد السينمائية) وتخصيص حيز زمني ملائم لحقوق الإنسان في البرمجة والتنشيط السينمائي (المهرجانات الدولية، والوطنية، والمحلية، وفي القاعات السينمائية....).

المخرجة فريدة بليزيد، صاحبة فيلم "باب السماء مفتوح" 1988، و"الدار البيضاء يا الدار البيضاء" 2003، الذي تناولت فيها مسألة الاعتقال السياسي بالمغرب، ذكرت أن السينما المغربية هي سينما المؤلف بالأساس، فإذا لم تتحدث عن حقوق الإنسان بشكل مباشر، فإنها تناولت أوضاعا اجتماعية للمرأة والطفل لها علاقة غير مباشرة بحقوق الإنسان، وقالت إنه على السينمائيين المغاربة العمل على إثارة مواضيع مهمة مرتبطة بمجال حقوق الإنسان مثل الرشوة، والظلم، و"الحكرة"، وغيرها من المواضيع، التي ستساعد السينما المشتغلين عليها في تسليط الضوء عليها، وتغيير العقليات.

أما الناقد السينمائي محمد باكريم فركز في كلمته على قوة السينما والدور الذي يجب أن تلعبه في المجتمع، مشيرا إلى أن قوة السينما

> السينما المغربية لامست العديد من القضايا ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة بحقوق الإنسان وساهمت في كسر جدار الصمت

المغربية

محمد باكريم

تكمن في تصوير اللامرئي، وفي فضح المسكوت عنه. وقال إن السينما المغربية كانت على الدوام متأثرة بأسئلة حقوق الإنسان، وكانت تتناولها بشكل غير مباشر، لكن بعد التغيرات، التي عرفها المجال الحقوقي بالمغرب، وجلسات الاستماع لهيئة الإنصاف والمصالحة، انخرط الإنتاج السينمائي، أيضا، في التوثيق لهذه المرحلة من تاريخ المغرب، ما أعطى دفعة قوية للسينما المغربية، التي رأى الملاحظون في أنها تعود إلى اعتمادها على سيناريو القرب، والمواضيع الإنسانية. وأضاف باكريم أنه بعد سنة 2000 عرفت السينما المغربية انعطافة مهمة، وظهرت أعمال من مثل "ماروك" لليلى المراكشي، و"حجاب الحب" لعزيز السالمي، أثارت الكثير من الجدل في المجتمع، وكانت فيها السينما مؤشرا اجتماعيا، كما ظهرت أعمال اشتغلت على الذاكرة والتخييل في مجال الاعتقال السياسي، وأعمال توثيقية من مثل "الأمكنة المحرمة" لليلى كيلاني، الذي اشتغلت فيه على جلسات الاستماع، وعلى شخصيات مغمورة، وحصلت من خلاله على الجائزة الكبرى في مهرجان الفيسباكو بواغادوغو، في حين لم يحظ باي اهتمام في المغرب.

من جهته تساءل الناقد محمد كلاوي عن القيمة الفنية والجمالية للأعمال السينمائية المغربية التي تدخل في إطار حقوق الإنسان، وقال إن الأفلام التي ظهرت في المغرب أدت إلى تحسن المنتوج السينمائي على المستوى التقني، لكن على المستوى الجمالي فما زالت هناك أشواط كبيرة أمام المخرجين المغاربة لتحقيق ذلك، مشيرا إلى أن المركز السينمائي المغربي ساهم في الرفع من وتيرة الإنتاج السينمائي المغربي، لكنه في المقابل لم يكافئ الجمهور بأفلام مهمة وذات جودة عالية. ومن خلال نموذجي "الغرفة السوداء" لحسن بن جلون، و"ذاكرة معتقلة" للجيلالي فرحاتي، تحدث كلاوي عن الاشتغال على تيمة الاعتقال السياسي في السينما المغربية، التي ظهرت بشكل مباشر لدى المخرج حسن بن جلون، وبشكل غير مباشر لدى المخرج الجيلالي فرحاتي، الذي نجح، برأيه، في نقل قساوة عملية التذكر إلى الجمهور. أما الناقد حمادي كيروم فذكر أن الاشتغال على المنظومة الحقوقية في المجال السينمائي بالمغرب ليست وليدة اليوم، وأن المنظمة المغربية لحقوق الإنسان اشتغلت عليها في ثمانينيات القرن الماضي، لكنها لم تستمر للأسف، وركز حديثه على فيلم "أشلاء" للمخرج حكيم بلعباس، الذي أطلق العنان للكاميرا، وتركها تسرق لحظات إنسانية معبرة، محملة بأسئلة حقوق الإنسان، وكيفية محاربة القهر والظلم. ومن جهته ذكر الناقد عبد اللطيف أعمار أن مساءلة السينما المغربية وحقوق الإنسان ستوقع المتتبع في مطب تصنيف الأفلام وتنميطها، في حين أن السينما تنفلت من التنميط، كما أنها بطبيعتها ليست وثيقة أو أرشيفا بقدر ما هي صورة جمالية وخطابا سينمائيافنيا.

ملصق المهرجان

> "المركز السينمائي المغربي ساهم في الرفع من وتيرة الإنتاج السينمائي المغربي لكنه في المقابل لم يكافئ الجمهور بأفلام مهمة وذات جودة عالية

Revue de presse du Cinéma

AL BAYANE

Rencontres méditerranéennes cinéma et droits de l'Homme

«Un homme qui crie» ouvre le bal

La 2ème édition des rencontres méditerranéennes cinéma et droits de l'Homme s'est ouverte, mercredi à Rabat, par la projection du film tchadien "l'homme qui crie", du réalisateur Saleh Haroun.

C'est l'histoire du Tchad de nos jours. Adam, la soixantaine, ancien champion de natation est maître nageur de la piscine d'un hôtel de luxe à N'Djamena. Lors du rachat de l'hôtel par des repreneurs chinois, il doit laisser la place à son fils Abdel. Il vit très mal cette situation qu'il considère comme une déchéance sociale.
Le pays est en proie à la guerre civile et les rebelles armés menacent le pouvoir.
Le gouvernement, en réaction, fait appel à la population pour un "effort de guerre" exigeant d'eux argent ou enfant en âge de combattre les assaillants. Adam est ainsi harcelé par son Chef de Quartier pour sa contribution. Mais Adam n'a pas d'argent, il n'a que son fils...
Lors du rachat de l'hôtel par des repreneurs chinois, il doit laisser la place à son fils Abdel. Il vit très mal cette situation qu'il considère comme une déchéance sociale.
Le pays est en proie à la guerre civile et les rebelles armés menacent le pouvoir.
Le gouvernement, en réaction, fait appel à la population pour "un effort de guerre" exigeant d'eux argent ou enfant en âge de combattre les assaillants.
Adam est ainsi harcelé par son chef de quartier pour sa contribution.
Mais Adam n'a pas d'argent, il n'a qu'a que son fils.
"Un homme qui crie " n'est pas un film sur la guerre, mais sur ceux qui la subissent, qui ont le sentiment que leur propre destin leur échappe.

Organisé, du 6 au 9 avril, par le Conseil National des Droits de l'Homme en partenariat notamment avec le Conseil de la Communauté marocaine à l'étranger, ces rencontres ont pour objectifs d'ouvrir un large débat sur les problématiques des droits humains dans l'aire culturelle méditerranéenne, de faire connaître la création cinématographique dans ce domaine et d'encourager autant que possible, la production et la diffusion, indique un communiqué du Conseil.
Au programme de ces rencontres, figurent l'organisation de plusieurs conférences portant notamment sur les droits de l'Homme dans le cinéma marocain, la traite des personnes et la disparition forcée en Méditerranée ainsi que la projection d'une quinzaine de films et documentaires sur la thématique des droits de l'Homme et des rencontres avec les cinéastes de quelques films présentés dans le cadre de cette édition.

Revue de Presse des droits de l'Homme

مهرجان متوسطي في المغرب

السينما تدعم ثقافة حقوق الإنسان

عرض في حفل الافتتاح فيلم تشادي يناقش موضوع حقوق الإنسان) الجزيرة نت(

الجزيرة نت-الرباط

انطلقت مساء أمس بالعاصمة المغربية الرباط فعاليات الدورة الثانية من "اللقاءات المتوسطية حول السينما وحقوق الإنسان"، بحضور حقوقيين وفنانين ومخرجين ووزراء.

وقال المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي يسهر على تنظيم تلك اللقاءات في بيان وصلت الجزيرة نت نسخة منه إن الدورة الحالية تهدف إلى المساهمة في النهوض بثقافة حقوق الإنسان، عبر تشجيع الإنتاجات السينمائية الحقوقية، كما تسعى إلى "فتح نقاش واسع حول إشكالية حقوق الإنسان في الفضاء الثقافي المتوسطي".

وأضاف أن اللقاءات ستخلق حوارا جديا بين ثقافات المتوسط لمناقشة مجموعة من المواضيع في ندوات فكرية، من بينها "الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم العربي" و"حقوق الإنسان في السينما العربية"، و"الاختفاء القسري في المنطقة المتوسطية" وغيرها من المواضيع ذات الصلة، وذلك بمشاركة نشطاء حقوقيين وباحثين ومخرجين وفنانين.

وبينما يشهد العالم العربي تحولات سياسية واجتماعية وثقافية غير مسبوقة، يراهن الحقوقيون على الفن بأشكاله المختلفة ليدعم نضالهم في الدفاع عن الحرية ونشر قيم ثقافة حقوق الإنسان بين الجمهور.

Revue de Presse du Conseil

أشكال إبداعية

ويرى الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان محمد الصبار أن المنظمات الحقوقية ملزمة بالتوجه صوب أشكال الإبداع المختلفة، بما في ذلك السينما، بدل الاشتغال بـ"الطرق الكلاسيكية"، التي تعتمد على التقارير فقط، من أجل تقوية عملها وإيصال صوتها لفئات واسعة من الشعب.

محمد الصبار: الأفلام السينمائية ستتحول في المستقبل إلى ذاكرة جماعية وأرشيف وطني (الجزيرة نت)

وأضاف في تصريح للجزيرة نت أن الأفلام السينمائية التي تنتج من أجل مقاربة موضوع حقوق الإنسان، ستتحول في المستقبل إلى ذاكرة جماعية وأرشيف وطني.

أما مدير اللقاءات المتوسطية حول السينما وحقوق الإنسان سؤال محمد فيرى أن السينما قادرة على إشاعة ثقافة الحوار الديمقراطي السلمي داخل المجتمعات.

وقال محمد للجزيرة نت إن أهمية اللقاءات المتوسطية حول السينما وحقوق الإنسان في الوقت الحالي، تكمن في توقيت تنظيمها الذي يعرف مطالبات واسعة بالحريات واحترام حقوق الإنسان بالمغرب والمحيط المتوسطي.

ويرى الناقد السينمائي المغربي مصطفى الطالب أن السينما المغربية لم تظل بمعزل عن السينما العالمية في تعاطيها لموضوع حقوق الإنسان، كما لم تعزل نفسها عن السينما العربية التي عرفت أشرطة متميزة حول حقوق الإنسان، خاصة في ما يتعلق بالاستبداد السياسي في الوطن العربي، أو بقضية الشعب الفلسطيني في نضاله ضد الاحتلال.

سينما مغربية

وأوضح الناقد في تصريح للجزيرة نت أن سينما حقوق الإنسان ظهرت بالمغرب بشكل فعلي مع مطلع الألفية الثالثة، حيث ظهرت أعمال سينمائية تتحدث عن الاعتقالات السياسية والتعذيب داخل السجون في سنوات الرصاص مثل شريط "جوهرة" (2003) لسعد الشرايبي، شريط "درب مولاي الشريف" (2004) لحسن بنجلون وشريط "ذاكرة معتقلة" (2004) لجيلالي فرحاتي، وشريط "شاهدت اغتيال بنبركة" (2005) لسعيد السميحي وسيرج لوبيرون. ثم شريط "ثابت أو غير ثابت" (2005) لنبيل لحلو، وأخيرا الشريط الوثائقي الوحيد "أماكننا الممنوعة" لليلى الكيلاني.

سؤال محمد: السينما قادرة على إشاعة ثقافة الحوار الديمقراطي السلمي) الجزيرة نت(

وأشار الطالب إلى أن السينما المغربية استطاعت تناول موضوع حقوق الإنسان في جانبه السياسي رغم قلة الأعمال التي أنتجت في هذا الاتجاه. وانتقد الطالب سقوط تلك الأفلام في الخطاب المباشر وابتعادها عن الفنية والجمالية التي تعد من أهم مكونات العمل السينمائي.

من جهتها ترى الممثلة السينمائية المغربية ماجدة بنكيران أن السينما قادرة على إيصال رسائل إيجابية ترفع من وعي الجمهور في علاقته مع نفسه أو مع أخيه الإنسان أو حتى مع الأرض والوطن، على اعتبار أن الفن في الأول والأخير رسالة كما هو متعة للفنان والمتلقي.

وقالت في تصريح للجزيرة نت إن السينما تملك كل الأدوات الضرورية لتساهم بفعالية في دعم ثقافة حقوق الإنسان، عبر الاعتماد على سطوة الصورة والصوت والنص.

المصدر: الجزيرة

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

شبكة الأدب واللغة

مهرجان متوسطي في المغرب: السينما تدعم ثقافة حقوق الإنسان

متابعات -متابعات

الخميس, 07 أبريل 2011 10:23

:مهرجان متوسطي في المغرب
السينما تدعم ثقافة حقوق الإنسان

(الجزيرة نت)عرض في حفل الافتتاح فيلم تشادي يناقش موضوع حقوق الإنسان

انطلقت مساء أمس بالعاصمة المغربية الرباط فعاليات الدورة الثانية من "اللقاءات المتوسطية حول السينما وحقوق الإنسان"، بحضور حقوقيين وفنانين ومخرجين ووزراء.

وقال المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي يسهر على تنظيم تلك اللقاءات في بيان وصلت الجزيرة نت نسخة منه إن الدورة الحالية تهدف إلى المساهمة في النهوض بثقافة حقوق الإنسان، عبر تشجيع الإنتاجات السينمائية الحقوقية، كما تسعى إلى "فتح نقاش واسع حول إشكالية حقوق الإنسان في الفضاء الثقافي المتوسطي".

وأضاف أن اللقاءات ستخلق حوارا جديا بين ثقافات المتوسط لمناقشة مجموعة من المواضيع في ندوات فكرية، من بينها "الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم العربي" و"حقوق الإنسان في السينما العربية"، و"الاختفاء القسري في المنطقة المتوسطية" وغيرها من المواضيع ذات الصلة، وذلك بمشاركة نشطاء حقوقيين وباحثين ومخرجين وفنانين.

وبينما يشهد العالم العربي تحولات سياسية واجتماعية وثقافية غير مسبوقة، يراهن الحقوقيون على الفن بأشكاله المختلفة ليدعم نضالهم في الدفاع عن الحرية ونشر قيم ثقافة حقوق الإنسان بين الجمهور.

أشكال إبداعية

ويرى الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان محمد الصبار أن المنظمات الحقوقية ملزمة بالتوجه صوب أشكال الإبداع المختلفة، بما في ذلك السينما، بدل الاشتغال بـ"الطرق الكلاسيكية"، التي تعتمد على التقارير فقط، من أجل تقوية عملها وإيصال صوتها لفئات واسعة من الشعب.

وأضاف في تصريح للجزيرة نت أن الأفلام السينمائية التي تنتج من أجل مقاربة موضوع حقوق الإنسان، ستتحول في المستقبل إلى ذاكرة جماعية وأرشيف وطني.

أما مدير اللقاءات المتوسطية حول السينما وحقوق الإنسان سؤال محمد فيرى أن السينما قادرة على إشاعة ثقافة الحوار الديمقراطي السلمي داخل المجتمعات.

وقال محمد للجزيرة نت إن أهمية اللقاءات المتوسطية حول السينما وحقوق الإنسان في الوقت الحالي، تكمن

Revue de Presse du Conseil des droits de l'Homme

في توقيت تنظيمها الذي يعرف مطالبات واسعة بالحريات واحترام حقوق الإنسان بالمغرب والمحيط المتوسطي.

ويرى الناقد السينمائي المغربي مصطفى الطالب أن السينما المغربية لم تظل بمعزل عن السينما العالمية في تعاطيها لموضوع حقوق الإنسان، كما لم تعزل نفسها عن السينما العربية التي عرفت أشرطة متميزة حول حقوق الإنسان، خاصة في ما يتعلق بالاستبداد السياسي في الوطن العربي، أو بقضية الشعب الفلسطيني في نضاله ضد الاحتلال.

سينما مغربية

وأوضح الناقد في تصريح للجزيرة نت أن سينما حقوق الإنسان ظهرت بالمغرب بشكل فعلي مع مطلع الألفية الثالثة، حيث ظهرت أعمال سينمائية تتحدث عن الاعتقالات السياسية والتعذيب داخل السجون في سنوات لسعد الشرايبي، شريط "درب مولاي الشريف" (2004) لحسن (الرصاص مثل شريط "جوهرة" (2003 بنجلون وشريط "ذاكرة معتقلة" (2004) لجيلالي فرحاتي، وشريط "شاهدت اغتيال بنبركة" (2005) لسعيد السميحي وسيرج لوبيرون. ثم شريط "ثابت أو غير ثابت" (2005) لنبيل لحلو، وأخيرا الشريط الوثائقي الوحيد "أماكننا الممنوعة" لليلى الكيلاني.

وأشار الطالب إلى أن السينما المغربية استطاعت تناول موضوع حقوق الإنسان في جانبه السياسي رغم قلة الأعمال التي أنتجت في هذا الاتجاه. وانتقد الطالب سقوط تلك الأفلام في الخطاب المباشر وابتعادها عن الفنية والجمالية التي تعد من أهم مكونات العمل السينمائي.

من جهتها ترى الممثلة السينمائية المغربية ماجدة بنكيران أن السينما قادرة على إيصال رسائل ايجابية ترفع من وعي الجمهور في علاقته مع نفسه أو مع أخيه الإنسان أو حتى مع الأرض والوطن، على اعتبار أن الفن في الأول والأخير رسالة كما هو متعة للفنان والمتلقي.

وقالت في تصريح للجزيرة نت إن السينما تملك كل الأدوات الضرورية لتساهم بفعالية في دعم ثقافة حقوق الإنسان، عبر الاعتماد على سطوة الصورة والصوت والنص

المصدر: الجزيرة نت -

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

شارع الفن

تنظيم الدورة الثانية حول السينما وحقوق الإنسان من 6 إلى 9 أبريل المقبل بالرباط

شارع الفن :تحت تصنيف .jeanبواسطة March, 2011 نشر فى 30.

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان الدورة الثانية من "اللقاءات المتوسطية حول السينما وحقوق الإنسان"، من 6 إلى 9 أبريل المقبل بالرباط وأوضح بلاغ للمجلس، أن هذه اللقاءات تهدف إلى فتح نقاش واسع حول إشكالية حقوق الإنسان في الفضاء الثقافي المتوسطي وتقاسم وتبادل التجارب السينمائية التي تتناول واقع حقوق الإنسان بالمنطقة وكذا المساهمة في تشجيع الإنتاجات السينمائية التي تنكب على معالجة هذا الموضوع.
وتندرج هذه اللقاءات في إطار استراتيجية المجلس في ميدان النهوض بثقافة حقوق الإنسان القائمة على الحضور الدائم في مختلف الفضاءات الثقافية وتنظيم اللقاءات الفكرية والثقافية، بما يمكن من توسيع النقاش حول ثقافة وقيم حقوق الإنسان والديمقراطية

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

ميدل ايست اونلاين
middle east online

للبيع: رقيق أبيض بمواصفات عالية

ندوة في المغرب تعرض لإشكالات الاتجار في النساء والأطفال كواحد من مظاهر العبودية الجديدة.

ميدل ايست أونلاين

اللحم الأبيض المتوسط.. للبيع

Revue internationale des droits de l'Homme

الرباط ـ يشكل الاتجار في البشر إحدى أسوإ الظواهر في القرن الواحد والعشرين، بل عودة الى العبودية القديمة، لكن بطرق جديدة تحول ضحاياها عبر العالم إلى مجرد "سلع جنسية أو اقتصادية وذلك في انتهاك سافر لكل قوانين واتفاقيات حقوق الإنسان ."

واستعرضت ندوة "ظاهرة الاتجار في البشر في المنطقة المتوسطية" التي اقيمت ضمن فعاليات الدورة الثانية من اللقاءات المتوسطية حول السينما وحقوق الإنسان، المنظمة تحت رعاية الملك محمد السادس والتي تستمر حتى التاسع من الشهر الجاري، مقاربة الوضعية الحقيقية لهذه الظاهرة بفضاء المتوسط، والوسائل الكفيلة بمكافحاتها، وكيفية انخراط الدول في هذه المعركة.

وأشارت فلورانس باستي حميمي عن منظمة الأمم المتحدة للمرأة، إلى التطور الذي عرفه الاتجار في البشر، وارتباط هذه الظاهرة بحقوق الإنسان، والأشكال التي باتت تأخذها في الوقت المعاصر، مشددة على أن أولى ضحاياها هم النساء والأطفال، الذين يتعرضون لكل أشكال الاستغلال المادي والمعنوي.

واكدت أن العديد من ملامح الهجرة اليوم تغيرت، إذ أضحت النساء تهاجرن بكثافة نحو وجهات أخرى غير تلك التي كانت معروفة، إلا أن بعضهن يجدن أنفسهن ممتهنات للدعارة والسخرة تحت الإكراه في أغلب الأحيان وبعقود عمل وهمية مضللة تحول حياتهن إلى جحيم لا يطاق، وهو نوع من الاتجار في البشر، الذي تعمل منظمة الأمم المتحدة للمرأة على مكافحته.

وخلصت إلى أن عمل "اليونيفام"، التي أنشئت من أجل تسريع وتيرة التقدم في تحقيق حقوق المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين في جميع أنحاء العالم، يستند على المعايير الدولية لحقوق الإنسان، مشيرة إلى أنها تأمل في أن تتركز الجهود على تحقيق هجرة آمنة للنساء ومكافحة الاتجار فيهن، من خلال توفير بيئة سياسية ومؤسساتية واجتماعية واقتصادية تضمن تكافؤ الفرص بالنسبة لهن.

وقدمت دورين دكتل عن المنظمة الدولية للهجرة ورقة عمل تتضمنت الجانب المعياري والمفاهيمي والقانوني لموضوع الاتجار في البشر، والعوامل التي ساعدت على انتشار هذه الظاهرة والآليات التي تحكمها والاتفاقيات الدولية التي تجرمها ومنها تلك المتعلقة بالقضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة، وحقوق الطفل، وحظر أسوإ أشكال عمل الطفل.

واشارت إلى خارطة لأهم المناطق المصدرة والمستقبلة للهجرة في العالم وما يترتب عنها من استغلال واتجار في البشر، معززة بمجموعة من الإحصائيات والأرقام حول عدد المهاجرين في العالم اليوم، والذين يزيد عن 200 مليون، مؤكدة أن 51 % من هؤلاء المهاجرين يعيشون في البلدان المتقدمة وأن غالبيتهم من النساء.

وذكرت بأنشطة المنظمة الدولية للهجرة في المغرب، المتعلقة بظاهرة الاتجار في البشر، مشيرة إلى أنه تم تنظيم دورتين تدريبيتين لصالح موظفي الوزارات المعنية والجمعيات العاملة في مجال الهجرة، كما عملت بشراكة مع وزارة العدل والمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومكتب منسق الأمم المتحدة المقيم بالمغرب، على إعداد دراسة حول الموضوع.

ولفت مبارك بودرقة عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان ان تناول السينما لظاهرتي الهجرة والاتجار في البشر بشكل دال وفني وحرفي كبير، مشيرا الى أن هاتين الظاهرتين يعدان بشكل آخر، عودة للعبودية التي سادت في القرون الوسطى، قبل أن يعرج على المواثيق والمعاهدات الدولية التي تحرم وتجرم التهجير والاتجار في البشر منذ 1915.

وذكر بتوقيع المغرب على الاتفاقية التي تحرم الاتجار في البشر، ملاحظا أن البرتوكول المتعلق بها لم يصدر بعد في الجريدة الرسمية.

وطالب بضرورة التعجيل بهذه العملية وإلى ضرورة وضع قوانين تحمي ضحايا هذه الممارسات اللاإنسانية، ولاسيما النساء والأطفال الذين "يجبرون على ممارسة الدعارة"، أو يستغلون في أشياء أخرى كالنخاسة والسخرة أو الاتجار في أعضائهم البشرية.

واكد بودرقة ان المغرب سن ترسانة قانونية حديثة واتخذ تدابير إدارية وقضائية فعالة للحد من ظاهرة الاتجار في البشر واستغلال النساء والأطفال، ويكافح الجريمة المنظمة ويحدد عقوبات صارمة للمتورطين فيها؟، خاصة بعد التزايد المهول للجرائم المرتبطة بالاتجار بالبشر عبر العالم، وما يترتب عن ذلك من مخاطر ومآسي إنسانية.

واضاف إذا كان المغرب نجح في التصدي لمعضلة الهجرة السرية، فإنه مازال مطالبا ببذل المزيد من الجهود في مجال الاتجار في الأشخاص ، لا سيما ما يتعلق بالتوفيق بين القوانين الجنائية وتلك التي تحكم هذا النوع من الاتجار، وتنظيم دورات تدريبية للجهاز الامني وغيره في هذا المجال، ووضع استراتيجيات وإحداث مؤسسات للتصدي لمثل هذه الظواهر.

وخلص بودرقة إلى إنه "إذا كانت تجارة المخدرات والأسلحة مربحة اليوم، فإن الاتجار في البشر سيحتل الريادة في المستقبل القريب لكونه لا يحتاج إلى غرس وجني محصول ما أو استخراج وتصنيع مادة ما، فمادتها متوفرة وظروفها مساعدة، أي انتشار الفقر والصراعات" ، مشددا على أن المغرب يعمل على التصدي لمثل هذه الأمور من خلال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وسن تدابير تصب في اتجاه تحقيق السلم الاجتماعي.

يشار إلى أن "اللقاءات المتوسطية حول السينما وحقوق الإنسان" ينظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان في إطار استراتيجية المجلس في ميدان النهوض بثقافة حقوق الإنسان القائمة على الحضور الدائم في مختلف الفضاءات الثقافية وتنظيم اللقاءات الفكرية والثقافية، بما يمكن من توسيع النقاش حول ثقافة وقيم حقوق الإنسان والديمقراطية.

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

وتهدف هذه اللقاءات إلى فتح نقاش واسع حول إشكالية حقوق الإنسان في الفضاء الثقافي المتوسطي وتقاسم وتبادل التجارب السينمائية التي تتناول واقع حقوق الإنسان بالمنطقة وكذا المساهمة في تشجيع الإنتاجات السينمائية التي تصب في معالجة هذه القضية.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

السينما تدعم ثقافة حقوق الإنسان
الكاتب: الجزيرة نت

السبت, 09 نيسان/أبريل 2011 20:48

انطلقت مساء 2011/4/6 بالعاصمة المغربية الرباط فعاليات الدورة الثانية من "اللقاءات المتوسطية حول السينما وحقوق الإنسان"، بحضور حقوقيين وفنانين ومخرجين ووزراء.
وقال المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي يسهر على تنظيم تلك اللقاءات في بيان وصلت الجزيرة نت نسخة منه إن الدورة الحالية تهدف إلى المساهمة في النهوض بثقافة حقوق الإنسان، عبر تشجيع الإنتاجات السينمائية الحقوقية، كما تسعى إلى "فتح نقاش واسع حول إشكالية حقوق الإنسان في الفضاء الثقافي المتوسطي".
وأضاف أن اللقاءات ستخلق حوارا جديا بين ثقافات المتوسط لمناقشة مجموعة من المواضيع في ندوات فكرية، من بينها "الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم العربي" و"حقوق الإنسان في السينما العربية"، و"الاختفاء القسري في المنطقة المتوسطية" وغيرها من المواضيع ذات الصلة، وذلك بمشاركة نشطاء حقوقيين وباحثين ومخرجين وفنانين.
وبينما يشهد العالم العربي تحولات سياسية واجتماعية وثقافية غير مسبوقة، يراهن الحقوقيون على الفن بأشكاله المختلفة ليدعم نضالهم في الدفاع عن الحرية ونشر قيم ثقافة حقوق الإنسان بين الجمهور.

أشكال إبداعية

ويرى الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان محمد الصبار أن المنظمات الحقوقية ملزمة بالتوجه صوب أشكال الإبداع المختلفة، بما في ذلك السينما، بدل الاشتغال بـ"الطرق الكلاسيكية"، التي تعتمد على التقارير فقط، من أجل تقوية عملها وإيصال صوتها لفئات واسعة من الشعب.
وأضاف في تصريح للجزيرة نت أن الأفلام السينمائية التي تنتج من أجل مقاربة موضوع حقوق الإنسان، ستتحول في المستقبل إلى ذاكرة جماعية وأرشيف وطني.
أما مدير اللقاءات المتوسطية حول السينما وحقوق الإنسان سؤال محمد فيرى أن السينما قادرة على إشاعة ثقافة الحوار الديمقراطي السلمي داخل المجتمعات.
وقال محمد للجزيرة نت إن أهمية اللقاءات المتوسطية حول السينما وحقوق الإنسان في الوقت الحالي، تكمن في توقيت تنظيمها الذي يعرف مطالبات واسعة بالحريات واحترام حقوق الإنسان بالمغرب والمحيط المتوسطي.
ويرى الناقد السينمائي المغربي مصطفى الطالب أن السينما المغربية لم تظل بمعزل عن السينما العالمية في تعاطيها لموضوع حقوق الإنسان، كما لم تعزل نفسها عن السينما العربية التي عرفت أشرطة متميزة حول حقوق الإنسان، خاصة في ما يتعلق بالاستبداد السياسي في الوطن العربي، أو بقضية الشعب الفلسطيني في نضاله ضد الاحتلال.

سينما مغربية

وأوضح الناقد في تصريح للجزيرة نت أن سينما حقوق الإنسان ظهرت بالمغرب بشكل فعلي مع مطلع الألفية الثالثة، حيث ظهرت أعمال سينمائية تتحدث عن الاعتقالات السياسية والتعذيب داخل السجون في سنوات الرصاص مثل شريط "جوهرة" (2003) لسعد الشرايبي، شريط "درب مولاي الشريف" (2004) لحسن بنجلون وشريط "ذاكرة معتقلة" (2004) لجيلالي فرحاتي، وشريط "شاهدت اغتيال بنبركة" (2005) لسعيد السميحي وسيرج لوبيرون. ثم شريط "ثابت أو غير ثابت" (2005) لنبيل لحلو، وأخيرا الشريط الوثائقي الوحيد "أماكننا الممنوعة" لليلى الكيلاني.
وأشار الطالب إلى أن السينما المغربية استطاعت تناول موضوع حقوق الإنسان في جانبه السياسي رغم قلة الأعمال التي أنتجت في هذا الاتجاه. وانتقد الطالب سقوط تلك الأفلام في الخطاب المباشر وابتعادها عن الفنية والجمالية التي تعد من أهم مكونات العمل السينمائي.
من جهتها ترى الممثلة السينمائية المغربية ماجدة بنكيران أن السينما قادرة على إيصال رسائل ايجابية ترفع من وعي الجمهور في علاقته مع نفسه أو مع أخيه الإنسان أو حتى مع الأرض والوطن، على اعتبار أن الفن في الأول والأخير رسالة كما هو متعة للفنان والمتلقي.
وقالت في تصريح للجزيرة نت إن السينما تملك كل الأدوات الضرورية لتساهم بفعالية في دعم ثقافة حقوق الإنسان، عبر الاعتماد على سطوة الصورة والصوت والنص.

المصدر: الجزيرة نت

معهد جنيف لحقوق الإنسان

Magharebia

Moroccan film festival promotes human rights

2011-04-08

A Moroccan movie festival explores how cinema can become a central tool in instilling the culture of human rights.

By Naoufel Cherkaoui for Magharebia in Rabat – 08/04/11

[Naoufel Cherkaoui] A Rabat film event highlights the potential of cinema to foster respect for human rights.

A unique film festival in Morocco spotlights the relationship between cinema and civil liberties. The second edition of the Mediterranean Meetings on Cinema and Human Rights (RMCDH), which ends Saturday (April 9th), aims "to broaden the debate on the values of human rights and democracy".

"Given its large-scale popularity, cinema is an instrumental tool in raising awareness on human rights and propagating its values," said Driss El Yazami, head of the National Human Rights Council (CNDH), which organised the four-day event.

The Rabat festival includes meetings with film-makers and several roundtables, including one on "democracy and human rights in the Arab world". These seminars, according to El Yazami, aim to answer the question, "How can cinema be a central tool in instilling the culture of human rights?"

"By 'instilling' we mean an approach that goes beyond inspection, denunciation or disclosure. Rather, it goes down to a deeper level of raising awareness and changing ideas and conceptions that trigger attitudes that adopt human rights, in thought and in practice," El Yazami added.

The CNDH chief said that event also included "a variety of movies that address the topic of human rights" as well as panels on "cinema and history" and "human rights in Moroccan cinema". Fifteen movies from around the world will be screened at the event.

Hassan Benjelloun, director of the "Black Room", told Magharebia that "Moroccan cinema has done a huge favour to human rights. A while ago, some directors raised the topic of women's rights. Their works improved women's conditions, especially in terms of launching the Family Code (Moudawana)."

Revue de Presse du Conseil National de l'Homme

"Film-makers then proceeded to address what is known as 'Years of Lead,' which raised audiences' awareness on what took place then. That, in turn, led to the 'Justice and Reconciliation Mechanism.' Additionally, the issue of immigration is closely linked to human rights, since immigrants are normally deprived of their rights. I addressed that issue in one of my movies, titled 'Where are you going, Moshe?' which tackles Jewish immigration from Morocco," Benjelloun added.

"Moroccan cinema is still young," actor Mohamed Choubi told Magharebia. "We have been deprived of the mechanism of visuals for a long time. Authorities stifled those interested in that domain. It was not before 1995 that the country broke free from that manacle, when a new generation of young people, with fresh ideas, managed to accelerate the culture of visuals."

Choubi added, "The seventh art still needs to understand the aspirations of individuals and dig deep in the field of human rights. As such, when cinema addresses one of the aspects of human rights, the handling will be accurate and close to reality."

"All topics addressed by cinema pertain to one form of human rights or another. Another function of cinema is promoting the culture of human rights," said Mohamed Leglaoui, a political science professor and former head of the Cinema Production Support Fund.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

مجلة الأدبية
مجلة ثقافية شهرية
www.aladabia.net

تنظيم الدورة الثانية للقاءات المتوسطية حول السينما وحقوق الإنسان بالرباط

ملصق فيلم الرجل الذي يصرخ

تنظم أيام 6 و7 و8 أبريل الجاري بمسرح محمد الخامس بالرباط فعاليات الدورة الثانية للقاءات المتوسطية حول السينما وحقوق الإنسان. وقد تم افتتاح هذه لدورة مساء أمس الأربعاء بعرض الفيلم التشادي "رجل يصرخ" لمخرجه محمد صالح هارون.

وستجعل هذه الدورة من السينما محركا للنقاش حول واقع حقوق الإنسان، ومن الفيلم جسرا للتواصل بين الفاعلين الحقوقيين والسينمائيين وأصحاب القرار والجامعيين حول حقوق إنسانية تعيشها المنطقة المتوسطية.

رجل يصرخ"، وهو سابع فيلم لمحمد صالح هارون، عن "ويحكي الحرب في تشاد على العلاقة بين الأب والابن، بين "آدم" الذي يعمل مشرفا على حوض للسباحة بأحد الفنادق الفخمة في العاصمة نجامينا، وابنه الشاب "عبد الله" الذي يساعده في العمل.

وكان المنظمون قد أكدوا قبل رفع الستار على أن لقاءات هذه السنة تأتي في ظرف يعيش فيه المغرب حراكا اجتماعيا وسياسيا يطالب بالخصوص بتوسيع مجالات التعبير والحرية والديمقراطية، محاولة القيام بسفر سينمائي من خلال إنتاجات تعالج إشكاليات حقوق الإنسان في كل الحوض المتوسطي.

وأوضحوا أنه ليس هناك من رافد أنجع وأفضل من الفن السابع للدفاع عن حقوق الإنسان وحرية التعبير والتنديد بالانتهاكات الجسيمة لهذه الحقوق، مبرزين أن سعي اللقاءات لأن تشكل فضاءا للحوار الهادئ والسلمي حول قضايا مجتمعية من خلال الشاشة الكبرى.

وستعرض خلال أيام اللقاءات المتوسطية حول السينما وحقوق الإنسان، التي ستكرم الراحل أحمد البوعناني وعرض فيلمه و"بوذا سيسقط خجلا" و"شهادة" و"حلول محلية "" السراب"، أفلام "العبودية الجديدة" و"صداع" و"درس في التاريخ لاختلال عالمي" و"صلاة لطرد شيطان الحرب" و"بيندا بيليلي" و"عبد الكريم الخطابي وحرب الريف" و"مفروزة القلب" و"سانتياغو 73" و"دروب الذاكرة

Revue de Presse du Conseil National

"

'السينما والتاريخ'ضمن برنامج اللقاءات المتوسطية الثانية للسينما وحقوق الإنسان

08.04.2011 | 11:29 الرباط (و م ع) | المغربية

شكل موضوع "السينما والتاريخ" محور ندوة نظمها, أمس الخميس في الرباط, المجلس الوطني لحقوق الإنسان في إطار الدورة الثانية للقاءات المتوسطية للسينما وحقوق الإنسان.

وتتوخى اللقاءات المتوسطية الثانية للسينما وحقوق الإنسان, التي تندرج في إطار استراتيجية المجلس للنهوض بحقوق الإنسان, فتح نقاش حول إشكاليات الحقوق الإنسانية في الفضاء الثقافي المتوسطي, والتعريف بالإبداعات السينمائية وتشجيع الإنتاج والتوزيع في هذا المجال.

وشكلت الندوة, التي نشطها أستاذ التاريخ عبد الأحد السبتي وشارك فيها ثلة من السينمائيين المغاربة والأجانب, مناسبة لعرض مجموعة من المقاربات المرتبطة بالعلاقة بين السينما والتاريخ, أي بين الفيلم الوثائقي التاريخي وتمثله السينمائي.

وأشار السيد السبتي إلى أن الفيلم الوثائقي, باعتباره جنسا سينمائيا, يستدعي تدخل أصوات وذاكرات ويقوم على أساس سرد يروي أحداثا تاريخية مستوحاة من واقع شعب أو حدث ما, مضيفا أن التفاعل بين السينما والتاريخ يتم "طبيعيا" لأن الفن السابع ينهل مواضيعه من الوقائع التاريخية.

وتعتبر السينمائية المغربية نزهة ادريسي بدورها أن الفيلم الوثائقي يظل دائما في خدمة التاريخ, إضافة لكونه وسيلة لتقدم الأفكار و"استدعاء أرشيف التاريخ البشري".

من جهة أخرى, أبرز المتدخلون أنه ما وراء الجوانب التقنية للسينما, يظل هذا الفن جنسا أدبيا يهم جمهورا واسعا ويوظف عددا من المقاربات الاجتماعية, والتاريخية, والتخيلية لعكس أقصى أعماق المجتمع وهمومه.

وتكرم الدورة الثانية للقاءات المتوسطية للسينما وحقوق الإنسان (6 -9 أبريل الجاري) الراحل أحمد البوعناني.

ويتضمن برنامج التظاهرة, إلى جانب عرض أفلام لمخرجين من مختلف الجنسيات, ندوات حول مواضيع تهم السينما وحقوق الإنسان.

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

تنظيم الدورة الثانية للقاءات المتوسطية حول السينما وحقوق الإنسان من 6 إلى 9 أبريل المقبل بالرباط

بواسطة: apapress
بتاريخ : الجمعة 01-04-2011 08:05 صباحا

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان الدورة الثانية من "اللقاءات المتوسطية حول السينما وحقوق الإنسان"، من 6 إلى 9 أبريل المقبل بالرباط.

وأوضح بلاغ للمجلس، أن هذه اللقاءات تهدف إلى فتح نقاش واسع حول إشكالية حقوق الإنسان في الفضاء الثقافي المتوسطي وتقاسم وتبادل التجارب السينمائية التي تتناول واقع حقوق الإنسان بالمنطقة وكذا المساهمة في تشجيع الإنتاجات السينمائية التي تنكب على معالجة هذا الموضوع.

وتندرج هذه اللقاءات، يضيف البلاغ، في إطار استراتيجية المجلس في ميدان النهوض بثقافة حقوق الإنسان القائمة على الحضور الدائم في مختلف الفضاءات الثقافية وتنظيم اللقاءات الفكرية والثقافية، بما يمكن من توسيع النقاش حول ثقافة وقيم حقوق الإنسان والديمقراطية.

وتعد هذه التظاهرة، حسب المصدر ذاته، جسرا للتواصل والحوار بين مختلف ثقافات منطقة البحر الأبيض المتوسط، ومناسبة للنقاش بين مختلف الفاعلين عبر تنظيم مجموعة من الندوات الفكرية لتدارس عدد من المواضيع تهم على الخصوص "الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم العربي" و"حقوق الإنسان في السينما المغربية" و"الاختفاء القسري في المنطقة المتوسطية" و"السينما والتاريخ".

ويتضمن برنامج التظاهرة أيضا عرض تشكيلة متنوعة من 15 فيلما، ما بين الروائي والوثائقي، تتناول قضايا مرتبطة بحقوق الإنسان، وتنظيم العديد من اللقاءات مع مخرجي بعض الأفلام المعروضة خلال هذه الدورة.

وستشهد الدورة الثانية من "اللقاءات المتوسطية حول السينما وحقوق الإنسان"، التي ستكون فرصة لتكريم الراحل أحمد بوعناني وعرض فيلمه "السراب"، مشاركة عدد من الفاعلين السينمائيين والحقوقيين والباحثين والخبراء الوطنيين والأجانب.

وتنظم هذه الدورة بتعاون مع مجموعة من الشركاء على رأسهم مجلس الجالية المغربية بالخارج والمركز السينمائي المغربي، بالإضافة إلى مؤسسة المكتب الشريف للفوسفاط ومؤسسة البنك الشعبي للتربية والثقافة.

وللإشارة ستتم إعادة عرض عدد من أفلام الدورة يوم الأحد 10 أبريل المقبل بقاعة الفن السابع بالرباط وبالمركز الثقافي الفرنسي بالقنيطرة من 12 إلى 14 أبريل.

وتجدر الإشارة إلى أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان بادر، في مجال النهوض بثقافة حقوق الإنسان، إلى بلورة "الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان" التي تدمج السينما كرافعة ثقافية أساسية للنهوض بهذه الثقافة، كما وقع اتفاقية شراكة وتعاون مع المركز السينمائي المغربي تهم تشجيع الإنتاجات السينمائية المتعلقة بحقوق الإنسان وحفظ الذاكرة وماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وأبرم المجلس أيضا شراكة مع الائتلاف المغربي للثقافة والفنون، لإشراك المبدعين والفنانين في نشر ثقافة حقوق الإنسان والنهوض بها، فضلا عن توقيعه لميثاق تعاقدي لنشر ثقافة حقوق الإنسان مع الائتلاف والرابطة المحمدية للعلماء.

Revue de Presse du Comité des droits de l'homme

مغارب.كم
MAGHARIB.COM

رجل يصرخ " يفتتح فعاليات الدورة 2 للقاءات المتوسطية للسينما وحقوق الإنسان"

ابريل, 2011 - 13:12 7

يحكي صراعا بين أب وابنه بسبب تداعيات الحرب في التشاد

"الرباط - "و م ع

افتتحت مساء أمس بمسرح محمد الخامس بالرباط فعاليات الدورة الثانية للقاءات المتوسطية حول السينما وحقوق الإنسان بعرض الفيلم التشادي "رجل يصرخ" لمخرجه محمد صالح هارون.

و"رجل يصرخ" واحد من مجموعة من الأعمال السينمائية ستعرض خلال هذه اللقاءات، وستجعل من السينما على مدى ثلاثة أيام محركا للنقاش حول واقع حقوق الإنسان، ومن الفيلم جسرا للتواصل بين الفاعلين الحقوقيين والسينمائيين وأصحاب القرار والجامعيين حول حقوق إنسانية تعيشها المنطقة المتوسطية.

ويحكي "رجل يصرخ"، وهو سابع فيلم لمحمد صالح هارون، عن الحرب في "تشاد "و العلاقة بين الأب والابن. بين "آدم" الذي يعمل مشرفا على حوض للسباحة بأحد الفنادق الفخمة في العاصمة نجامينا، وابنه الشاب "عبد الله" الذي يساعده في العمل.

ستقلب الحرب حياة الأب وابنه رأسا على عقب منذ المشهد الأول حيث أجواء الصراع المسلح، وانتشار نقاط التفتيش، ثم مجيء إدارة جديدة للفندق تريد خفض العمالة، وتبدأ بصديق آدم الطباخ قبل أن يأتي الدور عليه بنقله من الإشراف على حوض السباحة للتناوب على حراسة مدخل الفندق.

وسيزداد جنون آدم عندما يعلم أن ابنه عبد الله سيحل محله في الإشراف على حوض السباحة، فالابن يشعر بالذنب لاستيلائه على مهنة والده، لكنه يبرر ذلك بأن من حقه الحصول على عمل مناسب لأن أمامه مسؤوليات في انتظاره، وآدم لا يقبل بالانسحاب من موقع أفنى فيه زهرة حياته.

وتتوالى أحداث الفيلم بانتقال الابن لأداء الخدمة العسكرية دون أن يتحرك الوالد لمساعدته أو حتى لتوديعه، ومجيء زوجة الابن التي سيرحب بها الوالدان وبالجنين الذي في أحشائها، لكن صدمة هذه الأخيرة ستكون قوية حين سيعترف الأب بأنه هو من أبلغ السلطات عن ابنه.

وكان المنظمون قد أكدوا قبل رفع الستار على أن لقاءات هذه السنة تأتي في ظرف يعيش فيه المغرب حراكا اجتماعيا وسياسيا يطالب بالخصوص بتوسيع مجالات التعبير والحرية والديمقراطية، محاولة القيام بسفر سينمائي من خلال إنتاجات تعالج إشكاليات حقوق الإنسان في كل الحوض المتوسطي.

وأوضحوا أنه ليس هناك من رافد أنجع وأفضل من الفن السابع للدفاع عن حقوق الإنسان وحرية التعبير والتنديد بالانتهاكات الجسيمة لهذه الحقوق، مبرزين أن سعي اللقاءات لأن تشكل فضاءا للحوار الهادئ والسلمي حول قضايا مجتمعية من خلال الشاشة الكبرى.

وستعرض خلال أيام اللقاءات المتوسطية حول السينما وحقوق الإنسان، التي ستكرم الراحل أحمد البوعناني وعرض فيلمه "السراب"، أفلام "العبودية الجديدة" و"صداع" و"درس في التاريخ" و"بوذا سيسقط خجلا" و"شهادة" و"حلول محلية لاختلال عالمي" و"صلاة لطرد شيطان الحرب" و"بينذا بيليلي" و"عبد الكريم الخطابي وحرب الريف" و"مفروزة القلب" و"سانتياغو 73" و"دروب الذاكرة".

Revue de presse du Conseil National

تنظيم الدورة الثانية من اللقاءات المتوسطية حول السينما وحقوق الإنسان من 6 الى 9 أبريل بالرباط

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان الدورة الثانية من "اللقاءات المتوسطية حول السينما وحقوق الإنسان" من 6 إلى 9 أبريل 2011 بالرباط.

وأفاد بلاغ للمجلس أن تنظيم هذه اللقاءات يندرج في إطار استراتيجية المجلس في ميدان النهوض بثقافة حقوق الإنسان القائمة على الحضور الدائم في مختلف الفضاءات الثقافية وتنظيم اللقاءات الفكرية والثقافية، بما يمكن من توسيع النقاش حول ثقافة وقيم حقوق الإنسان والديمقراطية.

وتهدف هذه اللقاءات إلى فتح نقاش واسع حول إشكالية حقوق الإنسان في الفضاء الثقافي المتوسطي وتقاسم وتبادل التجارب السينمائية التي تتناول واقع حقوق الإنسان بالمنطقة وكذا المساهمة في تشجيع الإنتاجات السينمائية التي تنكب على معالجة هذا الموضوع.

وتعد هذه التظاهرة بمثابة جسر للتواصل والحوار بين مختلف ثقافات منطقة البحر الأبيض المتوسط، كما أنها مناسبة للنقاش بين مختلف الفاعلين (كتاب سيناريو، ناشطون حقوقيون، باحثون، فنانون وأصحاب القرار...)، وذلك عبر تنظيم ندوات فكرية لتدارس عدد من المواضيع تهم "الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم العربي" و"حقوق الإنسان في السينما المغربية" و"ظاهرة الاتجار في البشر في المنطقة المتوسطية" و"الاختفاء القسري في المنطقة المتوسطية" و"تعليم الفتاة في المجال القروي في المنطقة المتوسطية" و"السينما والتاريخ".

وسيتم خلال هذه الدورة عرض تشكيلة متنوعة من 15 فيلما، ما بين الروائي والوثائقي، تتناول قضايا مرتبطة بحقوق الإنسان، وتنظيم العديد من اللقاءات مع مخرجي بعض الأفلام المعروضة خلال هذه الدورة.

وستشهد الدورة الثانية من "اللقاءات المتوسطية حول السينما وحقوق الإنسان"، التي ستكون فرصة لتكريم الراحل أحمد بوعناني وعرض فيلمه "السراب"، مشاركة عدد من الفاعلين السينمائيين والحقوقيين والباحثين والخبراء مغاربة وأجانب.

وتنظَّم هذه الدورة بتعاون مع مجلس الجالية المغربية بالخارج والمركز السينمائي المغربي، بالإضافة إلى مؤسسة المكتب الشريف للفوسفاط ومؤسسة البنك الشعبي للتربية والثقافة.

وللإشارة ستتم إعادة عرض عدد من أفلام الدورة يوم الأحد 10 أبريل المقبل بقاعة الفن السابع بالرباط وبالمركز الثقافي الفرنسي بالقنيطرة من 12 إلى 14 أبريل 2011.

وجدير بالذكر أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان بادر، في مجال النهوض بثقافة حقوق الإنسان، إلى بلورة "الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان" التي تدمج السينما كرافعة ثقافية أساسية للنهوض بثقافة حقوق الإنسان، كما وقع المجلس (من خلال المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان) اتفاقية شراكة وتعاون مع المركز السينمائي المغربي تهم تشجيع الإنتاجات السينمائية المتعلقة بحقوق الإنسان وحفظ الذاكرة وماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى شراكته مع الائتلاف المغربي للثقافة والفنون، التي أراد المجلس من خلالها إشراك المبدعين والفنانين في نشر ثقافة حقوق الإنسان والنهوض بها، دون إغفال توقيع المجلس والائتلاف والرابطة المحمدية للعلماء لميثاق تعاقدي لنشر ثقافة حقوق الإنسان.

2011-3-28

المصدر: وكالة المغرب العربي

Revue de presse du Conseil National des Droits de l'Homme

تنظيم الدورة الثانية للقاءات المتوسطية حول السينما وحقوق الإنسان في الرباط

في الاخبار أيضا

الرباط - العرب اليوم
00:49:35 GMT الخميس 31 آذار / مارس 2011

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان الدورة الثانية من "اللقاءات المتوسطية حول السينما وحقوق الإنسان"، من 6 إلى 9 أبريل المقبل في الرباط.
وأوضح بلاغ للمجلس أن هذه اللقاءات تهدف إلى فتح نقاش واسع حول إشكالية حقوق الإنسان في الفضاء الثقافي المتوسطي وتقاسم وتبادل التجارب السينمائية التي تتناول واقع حقوق الإنسان في المنطقة وكذا المساهمة في تشجيع الإنتاجات السينمائية التي تنكب على معالجة هذا الموضوع.
وتندرج هذه اللقاءات يضيف البلاغ في إطار استراتيجية المجلس في ميدان النهوض بثقافة حقوق الإنسان القائمة على الحضور الدائم في مختلف الفضاءات الثقافية وتنظيم اللقاءات الفكرية والثقافية، بما يمكن من توسيع النقاش حول ثقافة وقيم حقوق الإنسان والديمقراطية.
وتعد هذه التظاهرة حسب المصدر ذاته جسرًا للتواصل والحوار بين مختلف ثقافات منطقة البحر الأبيض المتوسط، ومناسبة للنقاش بين مختلف الفاعلين عبر تنظيم مجموعة من الندوات الفكرية لتدارس عدد من المواضيع تهم على الخصوص "الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم العربي" و"حقوق الإنسان في السينما المغربية" و"الاختفاء القسري في المنطقة المتوسطية" و"السينما والتاريخ".
ويتضمن برنامج التظاهرة أيضًا عرض تشكيلة متنوعة من 15 فيلمًا، ما بين الروائي والوثائقي، تتناول قضايا مرتبطة بحقوق الإنسان، وتنظيم العديد من اللقاءات مع مخرجي بعض الأفلام المعروضة خلال هذه الدورة.
وستشهد الدورة الثانية من "اللقاءات المتوسطية حول السينما وحقوق الإنسان"، التي ستكون فرصة لتكريم الراحل أحمد بوعناني وعرض فيلمه "السراب" مشاركة عدد من الفاعلين السينمائيين والحقوقيين والباحثين والخبراء الوطنيين والأجانب.
وتنظم هذه الدورة بتعاون مع مجموعة من الشركاء على رأسهم مجلس الجالية المغربية في الخارج والمركز السينمائي المغربي، إضافة إلى مؤسسة المكتب الشريف للفوسفاط ومؤسسة البنك الشعبي للتربية والثقافة.
وللإشارة ستتم إعادة عرض عدد من أفلام الدورة يوم الأحد 10 أبريل المقبل في قاعة الفن السابع في الرباط وفي المركز الثقافي الفرنسي بالقنيطرة من 12 إلى 14 أبريل.
وتجدر الإشارة إلى أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان بادر، في مجال النهوض بثقافة حقوق الإنسان إلى بلورة "الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان" التي تدمج السينما كرافعة ثقافية أساسية للنهوض بهذه الثقافة، كما وقع اتفاقية شراكة وتعاون مع المركز السينمائي المغربي تهم تشجيع الإنتاجات السينمائية المتعلقة بحقوق الإنسان وحفظ الذاكرة وماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.
وأبرم المجلس أيضًا شراكة مع الائتلاف المغربي للثقافة والفنون، لإشراك المبدعين والفنانين في نشر ثقافة حقوق الإنسان والنهوض بها، فضلاً عن توقيعه لميثاق تعاقدي لنشر ثقافة حقوق الإنسان مع الائتلاف والرابطة المحمدية للعلماء.

الخبر
رصد وتحليل

الفيلم التشادي "رجل يصرخ " يفتتح القاءات المتوسطية حول السينما وحقوق الإنسان

و م ع
الخميس 7 أبريل 2011 - 12:24

الرباط - افتتحت مساء اليوم الأربعاء بالمسرح الوطني محمد الخامس بالرباط فعاليات الدورة الثانية للقاءات المتوسطية حول السينما وحقوق الإنسان بعرض الفيلم التشادي "رجل يصرخ" لمخرجه محمد صالح هارون

و"رجل يصرخ" واحد من مجموعة من الأعمال السينمائية التي ستعرض خلال هذه اللقاءات، التي تنظم تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، وستجعل من السينما على مدى ثلاثة أيام محركا للنقاش حول واقع حقوق الإنسان، ومن الفيلم جسرا للتواصل بين الفاعلين الحقوقيين والسينمائيين وأصحاب القرار والجامعيين حول حقوق إنسانية تعيشها المنطقة المتوسطية .

ويحكي "رجل يصرخ"، وهو سابع فيلم لمحمد صالح هارون، عن الحرب في تشاد على العلاقة بين الأب والابن، بين "آدم" الذي يعمل مشرفا على حوض للسباحة بأحد الفنادق الفخمة في العاصمة نجامينا، وابنه الشاب "عبد الله" الذي يساعده في العمل .

ستقلب الحرب حياة الأب وابنه رأسا على عقب منذ المشهد الأول حيث أجواء الصراع المسلح، وانتشار نقاط التفتيش، ثم مجيء إدارة جديدة للفندق تريد خفض العمالة، وتبدأ بصديق آدم الطباخ قبل أن يأتي الدور عليه بنقله من الإشراف على حوض السباحة للتناوب على حراسة مدخل الفندق .
وسيزداد جنون آدم عندما يعلم أن ابنه عبد الله سيحل محله في الإشراف على حوض السباحة، فالابن يشعر بالذنب لاستيلائه على مهنة والده، لكنه يبرر ذلك بأن من حقه الحصول على عمل مناسب لأن أمامه مسؤوليات في انتظاره، وآدم لا يقبل بالانسحاب من موقع أفنى فيه زهرة حياته .

وتتوالى أحداث الفيلم بانتقال الابن لأداء الخدمة العسكرية دون أن يتحرك الوالد لمساعدته أو حتى لتوديعه، ومجيء زوجة الابن التي سيرحب بها الوالدان وبالجنين الذي في أحشائها، لكن صدمة هذه الأخيرة ستكون قوية حين سيعترف الأب بأنه هو من أبلغ السلطات عن ابنه .

وكان المنظمون قد أكدوا قبل رفع الستار على أن لقاءات هذه السنة تأتي في ظرف يعيش فيه المغرب حراكا اجتماعيا وسياسيا يطالب بالخصوص بتوسيع مجالات التعبير والحرية والديمقراطية، محاولة القيام بسفر سينمائي من خلال إنتاجات تعالج إشكاليات حقوق الإنسان في كل الحوض المتوسطي .

وأوضحوا أنه ليس هناك من رافد أنجع وأفضل من الفن السابع للدفاع عن حقوق الإنسان وحرية التعبير والتنديد

Revue de Presse du Conseil National d

بالانتهاكات الجسيمة لهذه الحقوق، مبرزين أن سعي اللقاءات لأن تشكل فضاءا للحوار الهادئ والسلمي حول قضايا مجتمعية من خلال الشاشة الكبرى .

وستعرض خلال أيام اللقاءات المتوسطية حول السينما وحقوق الإنسان، التي ستكرم الراحل أحمد البوعناني وعرض فيلمه "السراب"، أفلام "العبودية الجديدة "و"صداع" و"درس في التاريخ" و"بوذا سيسقط خجلا" و"شهادة" و"حلول محلية لاختلال عالمي" و"صلاة لطرد شيطان الحرب" و"بيندا بيليلي" و"عبد الكريم الخطابي وحرب الريف" و"مفروزة القلب" و"سانتياغو 73" و"دروب الذاكرة ."

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

بيان اليوم

المجلس الوطني لحقوق الإنسان ينظم الدورة الثانية للقاءات المتوسطية حول السينما وحقوق الإنسان

فنن العفاني

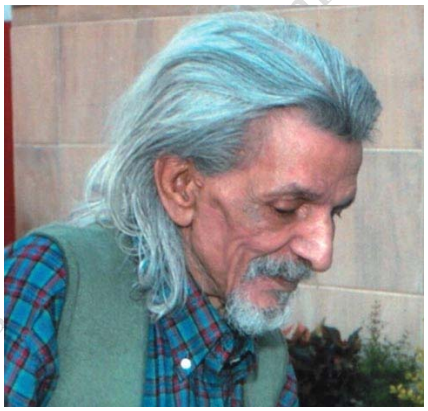

تكريم السينمائي الراحل أحمد بوعناني وعرض فيلمه «السراب»

تحتضن العاصمة الرباط الدورة الثانية من اللقاءات المتوسطية حول السينما وحقوق الإنسان التي سينظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الفترة الممتدة من 6 إلى غاية 9 من أبريل القادم، حيث سيكون لعشاق الفن السابع موعد مع نوع من الإبداع السينمائي الملتزم بقضايا ترتبط بأسمى المبادئ ألا وهي مبادئ حقوق الإنسان.

وستشهد هذه الدورة التي تعد الثانية من نوعها في إطار اضطلاع المجلس بمهامه في مجال النهوض بثقافة حقوق الإنسان، تكريم السينمائي الراحل أحمد بوعناني وعرض فيلمه «السراب»، كما ستعرف مشاركة عدد من الفاعلين السينمائيين والحقوقيين والباحثين والخبراء المغاربة والأجانب.

وأبرز المجلس الوطني لحقوق الإنسان في بلاغ توصلت الجريدة بنسخة منه «أن تنظيم هذه الدورة تندرج في إطار إستراتيجية المجلس من أجل الارتقاء بثقافة حقوق الإنسان القائمة على الحضور الدائم في مختلف الفضاءات الثقافية وتنظيم اللقاءات الفكرية والثقافية، بما يمكن من توسيع النقاش حول ثقافة وقيم حقوق الإنسان والديمقراطية».

وأوضح أن هذه اللقاءات تسعى إلى فتح نقاش واسع حول إشكالية حقوق الإنسان في الفضاء الثقافي المتوسطي، هذا فضلا عن تقاسم وتبادل التجارب السينمائية التي تتناول واقع حقوق الإنسان بالمنطقة والمساهمة في تشجيع الإنتاجات السينمائية التي تنكب على معالجة هذا الموضوع في مختلف جوانبه.

وتعد هذه التظاهرة بمثابة جسر للتواصل والحوار بين مختلف ثقافات منطقة البحر الأبيض المتوسط، بل ومناسبة للنقاش بين مختلف الفاعلين (كتاب سيناريو، ناشطون حقوقيون، باحثون، فنانون وأصحاب القرار...)، وذلك عبر مجموعة من الندوات الفكرية والعروض السينمائية واللقاءات مع مخرجي بعض الأفلام المعروضة، والتي ستميز فعاليات هذه الدورة والتي سيتم فيها مقاربة عدد من المواضيع تهم «الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم العربي» و»حقوق الإنسان في السينما المغربية» و»ظاهرة الاتجار في البشر في المنطقة المتوسطية» و»الاختفاء القسري في المنطقة المتوسطية» و»تعليم الفتاة في المجال القروي في المنطقة المتوسطية» و»السينما والتاريخ». بالإضافة إلى عرض تشكيلة متنوعة من 15 فيلما، تتوزع بين الروائي والوثائقي، والتي تتناول قضايا مرتبطة بحقوق الإنسان.

هذا وينظم المجلس، هذه الدورة بتعاون مع مجموعة من الشركاء من بينهم مجلس الجالية المغربية بالخارج والمركز السينمائي المغربي، وكذا مؤسسة المكتب الشريف للفوسفاط ومؤسسة البنك الشعبي للتربية والثقافة، كما يحظى المهرجان بدعم مؤسسة صندوق الإيداع والتدبير والمهرجان الدولي للفيلم ومنتدى حقوق الإنسان بجنيف وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وعدد آخر من المؤسسات الوطنية ووسائل الإعلام المسموع والمرئي والمكتوب.

ومن جانب آخر أعلن المنظمون، أنه سيتم إعادة عرض عدد من أفلام هذه الدورة يوم الأحد 10 أبريل القادم بقاعة الفن السابع بالعاصمة الرباط وكذا بالمركز الثقافي الفرنسي بمدينة القنيطرة في الفترة الممتدة من 12 إلى 14 من شهر أبريل.

ومعلوم أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان كان قد بادر، في مجال النهوض بثقافة حقوق الإنسان، إلى بلورة «الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان» التي تدمج السينما كرافعة ثقافية أساسية للنهوض بثقافة حقوق الإنسان، كما وقع

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس (من خلال المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان سابقا) اتفاقية شراكة وتعاون مع المركز السينمائي المغربي تهم تشجيع الإنتاجات السينمائية المتعلقة بحقوق الإنسان وحفظ الذاكرة وماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى عقد شراكة مع الائتلاف المغربي للثقافة والفنون، والتي يروم المجلس من خلالها إشراك المبدعين والفنانين في نشر ثقافة حقوق الإنسان والنهوض بها، هذا بالإضافة إلى توقيع المجلس والائتلاف والرابطة المحمدية للعلماء لميثاق تعاقدي مشترك من أجل نشر ثقافة حقوق الإنسان.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

التجديد

"حقوق الإنسان في السينما المغربية"

يتوقع أن تعرف الدورة الثانية من "اللقاءات المتوسطية حول السينما وحقوق الإنسان" تنظيم مجموعة من الندوات الفكرية لتدارس عدد من المواضيع التي تهم "الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم العربي" و"حقوق الإنسان في السينما المغربية" و"الاختفاء القسري في المنطقة المتوسطية" و"تعليم الفتاة في المجال " و"ظاهرة الاتجار في البشر في المنطقة المتوسطية القروي في المنطقة المتوسطية" و"السينما والتاريخ"، بالإضافة إلى عرض تشكيلة متنوعة من 15 فيلم، ما بين الروائي والوثائقي، تتناول قضايا مرتبطة بحقوق الإنسان، وتنظيم العديد من اللقاءات مع مخرجي بعض الأفلام المعروضة خلال هذه الدورة.

وستشهد هذه الدورة التي ينظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان ، من 6 إلى 9 أبريل 2011 بالرباط، تكريم الراحل أحمد بوعناني وعرض فيلمه "السراب"، ومشاركة عدد من الفاعلين السينمائيين والحقوقيين والباحثين والخبراء..، وطنيين وأجنبيين.

ويندرج تنظيم هذه اللقاءات، حسب المنظمين، في إطار إستراتيجية المجلس في ميدان النهوض بثقافة حقوق الإنسان القائمة على الحضور الدائم في مختلف الفضاءات الثقافية وتنظيم اللقاءات الفكرية والثقافية، بما يمكن من توسيع النقاش حول ثقافة وقيم حقوق الإنسان والديمقراطية.

وحسب نفس المصدر، تهدف هذه اللقاءات إلى فتح نقاش واسع حول إشكالية حقوق الإنسان في الفضاء الثقافي المتوسطي وتقاسم وتبادل التجارب السينمائية التي تتناول واقع حقوق الإنسان بالمنطقة وكذا المساهمة في تشجيع الإنتاجات السينمائية التي تنكب على معالجة هذا الموضوع.

وتنظَّم هذه الدورة بتعاون مع مجموعة من الشركاء على رأسهم مجلس الجالية المغربية بالخارج والمركز السينمائي المغربي، بالإضافة إلى مؤسسة المكتب الشريف للفوسفاط ومؤسسة البنك الشعبي للتربية والثقافة. وتحظى الدورة كذلك بدعم مؤسسة صندوق الإيداع والتدبير والمهرجان الدولي للفيلم ومنتدى حقوق الإنسان بجنيف وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والخطوط الملكية المغربية و"هيت راديو" والشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة وجرائد "أوجوردوي لوماروك" و"لوماتن" والصباح، بالإضافة إلى المعهد العالي للإعلام والاتصال وجامعة محمد الخامس - أكدال والمسرح الوطني محمد الخامس والمكتبة الوطنية للملكة المغربية وشركة أوكسجين ديزاين ومؤسسة الحريشي-متحف الإبريز للفن المعاصر.

وللإشارة ستتم إعادة عرض عدد من أفلام الدورة يوم الأحد 10 أبريل 2011 بقاعة الفن السابع بعاصمة المملكة وبالمركز الثقافي الفرنسي بالقنيطرة من 12 إلى 14 أبريل 2011.

4/4/2011

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

السينما وحقوق الإنسان بالرباط

الكاتب: محمد بنعزيز

08/04/2011

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان الدورة الثانية من "اللقاءات المتوسطية حول السينما وحقوق الإنسان"، من 6 إلى 9 أبريل 2011 بالرباط .
ويندرج تنظيم هذه اللقاءات في إطار إستراتيجية المجلس في ميدان النهوض بثقافة حقوق الإنسان القائمة على الحضور الدائم في مختلف الفضاءات الثقافية وتنظيم اللقاءات الفكرية والثقافية، بما يمكن من توسيع النقاش حول ثقافة وقيم حقوق الإنسان والديمقراطية.

وتهدف هذه اللقاءات إلى فتح نقاش واسع حول إشكالية حقوق الإنسان في الفضاء الثقافي المتوسطي وتقاسم وتبادل التجارب السينمائية التي تتناول واقع حقوق الإنسان بالمنطقة وكذا المساهمة في تشجيع الإنتاجات السينمائية التي تنكب على معالجة هذا الموضوع.
وتعد هذه التظاهرة بمثابة جسر للتواصل والحوار بين مختلف ثقافات منطقة البحر الأبيض المتوسط، وهي مناسبة للنقاش بين مختلف الفاعلين (كتاب سيناريو، ناشطون حقوقيون، باحثون، فنانون وأصحاب القرار
ندوات تتناول "الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم العربي" و"حقوق الإنسان في السينما المغربية" و"ظاهرة الاتجار في البشر في المنطقة المتوسطية" و"الاختفاء القسري في المنطقة المتوسطية" و"تعليم الفتاة في المجال القروي في المنطقة المتوسطية" و"السينما والتاريخ"، سيعرض 14 فيلم، ما بين الروائي والوثائقي هي:

-1رجل يصرخ فيلم روائي للتشادي محمد صالح هارون عن تزايد وزن الصين في أفريقيا.
-2الدفتر (بوذا يصقط حجلا) فيلم روائي لحنا ماخمالباف عن أفغانستان.
-3العبودية الجديدة وثائقي لتوماس روبسام عن اناس يعيشون حياة قاسية في كمبوديا وأوغندا...
-4صداع وثائقي لرائد أنضوني عن محنة ذاتية.
" -5درس في التاريخ" عن لبنان الذي يكرر أخطاءه للمخرج هادي زكاك.
-6شهادة فيلم روائي للألماني من أصل أفغاني برهان قرباني.
-7حلول محلية لاختلال عالمي وثائقي لكولين سيرو عن تهديد البيئة.
-8صلاة لطرد شيطان الحرب وثائقي عن ليبريا من إخراج جيني ريتكر
-9بيندا بيليلي وثائقي عن مجموعة موسيقية كونغولية للمخرج رونو باري فلورون دولا تولاي
-10عبد الكريم الخطابي وحرب الريف وثائقي من إخراج دانيال كلينغ.
-11السراب فيلم روائي مغربي لأحمد البوعناني عن الاستعمار الفرنسي للمغرب، تجري الأحداث في 1947 ...
-12مفروزة القلب من إخراج إيمانويل دموريس عن منطقة سكن عشوائية في الإسكندرية بمصر.
-13سانتياغو 73 للمخرج بابلو لاران يؤرخ للانقلاب ضد سالفادور ألليندي...
-14دروب الذاكرة وثائقي لخوصي لويس بينيافويرتي عن سنوات القمع في عهد فرانكو...
يجري الافتتاح يومه الأربعاء بمسرح محمد الخامس على الساعة السابعة مساء بعرض الفيلم التشادي الذي حصل على جائزة في مهرجان كان 2010. وستجري باقي العروض بقاعة الفن السابع .

متابعة محمد بنعزيز

خاص ب: "الفوانيس السينمائية" نرجو التفضل بذكر المصدر والكاتب عند الاستفادة

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

حركة التوحيد والإصلاح

يشكل الاتجار في البشر إحدى أسوإ الظواهر في القرن الواحد والعشرين، بل عودة الى العبودية القديمة، لكن بطرق سلع جنسية أو اقتصادية وذلك في انتهاك سافر لكل قوانين واتفاقيات "جديدة تحول ضحاياها عبر العالم إلى مجرد "حقوق الإنسان.

وقد حاولت ندوة " ظاهرة الاتجار في البشر في المنطقة المتوسطية" التي افتتحت برنامج اليوم الثاني من فعاليات الدورة الثانية من اللقاءات المتوسطية حول السينما وحقوق الإنسان، المنظمة تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى غاية التاسع من الشهر الجاري، مقاربة الوضعية الحقيقية لهذه الظاهرة بفضاء المتوسط، والوسائل الكفيلة بمكافحاتها، وكيفية انخراط الدول في هذه المعركة.

وفي هذا الصدد استعرضت فلورانس باستي حميمي، عن منظمة الأمم المتحدة للمرأة، التطور الذي عرفه الاتجار في البشر، وارتباط هذه الظاهرة بحقوق الإنسان، والأشكال التي باتت تأخذها في الوقت المعاصر، مشددة على أن أولى ضحاياها هم النساء والأطفال، الذين يتعرضون لكل أشكال الاستغلال المادي والمعنوي.

وأشارت إلى تغير العديد من ملامح الهجرة اليوم، إذ أضحت النساء تهاجرن بكثافة نحو وجهات أخرى غير تلك التي كانت معروفة، إلا أن بعضهن يجدن أنفسهن ممتهنات للدعارة والسخرة تحت الإكراه في أغلب الأحيان وبعقود عمل وهمية مضللة تحول حياتهن إلى جحيم لا يطاق، وهو نوع من الاتجار في البشر، الذي تعمل منظمة الأمم المتحدة للمرأة على مكافحته.

، التي أنشئت من أجل تسريع وتيرة التقدم في تحقيق حقوق المرأة وتعزيز المساواة "وخلصت إلى أن عمل "اليونيفام بين الجنسين في جميع أنحاء العالم، يستند على المعايير الدولية لحقوق الإنسان، مشيرة إلى أنها تأمل في أن تتركز الجهود على تحقيق هجرة آمنة للنساء ومكافحة الاتجار فيهن، من خلال توفير بيئة سياسية ومؤسساتية واجتماعية واقتصادية تضمن تكافؤ الفرص بالنسبة لهن.

وقدمت دورين دكتل عن المنظمة الدولية للهجرة، في عرض لها، الجانب المعياري والمفاهيمي والقانوني لموضوع الاتجار في البشر، والعوامل التي ساعدت على انتشار هذه الظاهرة والآليات التي تحكمها والاتفاقيات الدولية التي تجرمها ومنها تلك المتعلقة بالقضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة، وحقوق الطفل، وحظر أسوإ أشكال عمل الطفل. وقدمت في هذا الصدد، خارطة لأهم المناطق المصدرة والمستقبلة للهجرة في العالم وما يترتب عنها من استغلال واتجار في البشر، معززة بمجموعة من الإحصائيات والأرقام حول عدد المهاجرين في العالم اليوم، والذين يزيد عن 200 مليون، مشيرة إلى أن 51 في المائة من هؤلاء المهاجرين يعيشون في البلدان المتقدمة وأن غالبيتهم من النساء.

وذكرت بأنشطة المنظمة الدولية للهجرة في المغرب، المتعلقة بظاهرة الاتجار في البشر، مشيرة إلى أنه تم تنظيم دورتين تكوينيتين لفائدة موظفي الوزارات المعنية والجمعيات العاملة في مجال الهجرة، كما عملت بشراكة مع وزارة العدل والمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومكتب منسق الأمم المتحدة المقيم بالمغرب، على إعداد دراسة حول الموضوع.

أما مبارك بودرقة عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، فقد ذكر بتناول السينما لظاهرتي الهجرة والاتجار في البشر بشكل دال وفني وحرفي كبير، مشيرا الى أن هاتين الظاهرتين يعدان ، بشكل آخر، عودة للعبودية التي سادت في القرون الوسطى، قبل أن يعرج على المواثيق والمعاهدات الدولية التي تحرم وتجرم التهجير والاتجار في البشر منذ 1915.

وذكر بتوقيع المغرب على الاتفاقية التي تحرم الاتجار في البشر، ملاحظا أن البرتوكول المتعلق بها لم يصدر بعد في الجريدة الرسمية.

وأشار إلى ضرورة التعجيل بهذه العملية وإلى ضرورة وضع قوانين تحمي ضحايا هذه الممارسات اللاإنسانية، ولاسيما النساء والأطفال الذين "يجبرون على ممارسة الدعارة"، أو يستغلون في أشياء أخرى كالنخاسة والسخرة أو الاتجار في أعضائهم البشرية.

وبعد أن أشار إلى التزايد المهول للجرائم المرتبطة بالاتجار بالبشر عبر العالم، وما يترتب عن ذلك من مخاطر ومآسي

Revue de presse du Conseil National des droits de l'Homme

إنسانية، ذكر بودرقة بجهود المغرب، الذي سن ترسانة قانونية حديثة واتخذ تدابير إدارية وقضائية فعالة للحد من ظاهرة الاتجار في البشر واستغلال النساء والأطفال، ويكافح الجريمة المنظمة ويحدد عقوبات صارمة للمتورطين فيها.

ولاحظ أنه إذا كان المغرب قد نجح في التصدي لمعضلة الهجرة السرية، فإنه مازال مطالبا ببذل المزيد من البجهود في مجال الاتجار في الأشخاص ، لا سيما ما يتعلق بالتوفيق بين القوانين الجنائية وتلك التي تحكم هذا النوع من الاتجار، وتنظيم دورات تكوينية لمصالح الأمن من شرطة ودرك وغيرها في هذا المجال، ووضع استراتيجيات وإحداث مؤسسات للتصدي لمثل هذه الظواهر.

وخلص بودرقة إلى القوول إنه " إذا كانت تجارة المخدرات والأسلحة مربحة اليوم، فإن الاتجار في البشر سيحتل الريادة في المستقبل القريب لكونه لا يحتاج إلى غرس وجني محصول ما أو استخراج وتصنيع مادة ما، فمادتها متوفرة ، مشددا على أن المغرب يعمل على التصدي لمثل هذه الأمور من "وظروفها مساعدة، أي انتشار الفقر والصراعات خلال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وسن تدابير تصب في اتجاه تحقيق السلم الاجتماعي.

يشار إلى أن "اللقاءات المتوسطية حول السينما وحقوق الإنسان" ينظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان في إطار استراتيجية المجلس في ميدان النهوض بثقافة حقوق الإنسان القائمة على الحضور الدائم في مختلف الفضاءات الثقافية وتنظيم اللقاءات الفكرية والثقافية، بما يمكن من توسيع النقاش حول ثقافة وقيم حقوق الإنسان والديمقراطية.

وتهدف هذه اللقاءات إلى فتح نقاش واسع حول إشكالية حقوق الإنسان في الفضاء الثقافي المتوسطي وتقاسم وتبادل التجارب السينمائية التي تتناول واقع حقوق الإنسان بالمنطقة وكذا المساهمة في تشجيع الإنتاجات السينمائية التي تنكب على معالجة هذا الموضوع.

وكالة المغرب العربي
الصورة: الحروب والمجاعات أهم أسباب الاتجار في البشر في هذا الزمان- المصدر مجلة جون أفريك عن أ ف ب

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

موقع التجديد العربي

السينما تدعم ثقافة حقوق الإنسان مهرجان متوسطي في المغرب

الخميس, 07 أبريل 2011 13:49 الأخبار

انطلقت مساء أمس بالعاصمة المغربية الرباط فعاليات الدورة الثانية من "اللقاءات المتوسطية حول السينما وحقوق الإنسان"، بحضور حقوقيين وفنانين ومخرجين ووزراء.

وقال المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي يسهر على تنظيم تلك اللقاءات في بيان وصلت الجزيرة نت نسخة منه إن الدورة الحالية تهدف إلى المساهمة في النهوض بثقافة حقوق الإنسان، عبر تشجيع الإنتاجات السينمائية الحقوقية، كما تسعى إلى "فتح نقاش واسع حول إشكالية حقوق الإنسان في الفضاء الثقافي المتوسطي."

وأضاف أن اللقاءات ستخلق حوارا جديا بين ثقافات المتوسط لمناقشة مجموعة من المواضيع في ندوات فكرية، من بينها "الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم العربي" و"حقوق الإنسان في السينما العربية"، و"الاختفاء القسري في المنطقة المتوسطية" وغيرها من المواضيع ذات الصلة، وذلك بمشاركة نشطاء حقوقيين وباحثين ومخرجين وفنانين.

وبينما يشهد العالم العربي تحولات سياسية واجتماعية وثقافية غير مسبوقة، يراهن الحقوقيون على الفن بأشكاله المختلفة ليدعم نضالهم في الدفاع عن الحرية ونشر قيم ثقافة حقوق الإنسان بين الجمهور.

أشكال إبداعية

ويرى الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان محمد الصبار أن المنظمات الحقوقية ملزمة بالتوجه صوب أشكال الإبداع المختلفة، بما في ذلك السينما، بدل الاشتغال بـ"الطرق الكلاسيكية"، التي تعتمد على التقارير فقط، من أجل تقوية عملها وإيصال صوتها لفئات واسعة من الشعب.

وأضاف في تصريح للجزيرة نت أن الأفلام السينمائية التي تنتج من أجل مقاربة موضوع حقوق الإنسان، ستتحول في المستقبل إلى ذاكرة جماعية وأرشيف وطني.

أما مدير اللقاءات المتوسطية حول السينما وحقوق الإنسان سؤال محمد فيرى أن السينما قادرة على إشاعة ثقافة الحوار الديمقراطي السلمي داخل المجتمعات.

وقال محمد للجزيرة نت إن أهمية اللقاءات المتوسطية حول السينما وحقوق الإنسان في الوقت الحالي، تكمن في توقيت تنظيمها الذي يعرف مطالبات واسعة بالحريات واحترام حقوق الإنسان بالمغرب والمحيط المتوسطي.

ويرى الناقد السينمائي المغربي مصطفى الطالب أن السينما المغربية لم تظل بمعزل عن السينما العالمية في تعاطيها لموضوع حقوق الإنسان، كما لم تعزل نفسها عن السينما العربية التي عرفت أشرطة متميزة حول حقوق الإنسان، خاصة في ما يتعلق بالاستبداد السياسي في الوطن العربي، أو بقضية الشعب الفلسطيني في نضاله ضد الاحتلال.

سينما مغربية

وأوضح الناقد في تصريح للجزيرة نت أن سينما حقوق الإنسان ظهرت بالمغرب بشكل فعلي مع مطلع الألفية الثالثة، حيث ظهرت أعمال سينمائية تتحدث عن الاعتقالات السياسية والتعذيب داخل السجون في سنوات الرصاص مثل شريط "جوهرة" (2003) لسعد الشرايبي، شريط "درب مولاي الشريف" (2004) لحسن بنجلون وشريط "ذاكرة معتقلة" (2004) لجيلالي فرحاتي، وشريط "شاهدت اغتيال بنبركة" (2005) لسعيد السميحي وسيرج لوبيرون. ثم شريط "ثابت أو غير ثابت" (2005) لنبيل لحلو، وأخيرا الشريط الوثائقي الوحيد "أماكننا الممنوعة" لليلى الكيلاني.

وأشار الطالب إلى أن السينما المغربية استطاعت تناول موضوع حقوق الإنسان في جانبه السياسي رغم قلة الأعمال التي أنتجت في هذا الاتجاه. وانتقد الطالب سقوط تلك الأفلام في الخطاب المباشر وابتعادها عن الفنية والجمالية التي تعد من أهم مكونات العمل السينمائي.

من جهتها ترى الممثلة السينمائية المغربية ماجدة بنكيران أن السينما قادرة على إيصال رسائل ايجابية ترفع من وعي الجمهور في علاقته مع نفسه أو مع أخيه الإنسان أو حتى مع الأرض والوطن، على اعتبار أن الفن في الأول والأخير رسالة كما هو متعة للفنان والمتلقي.

وقالت في تصريح للجزيرة نت إن السينما تملك كل الأدوات الضرورية لتساهم بفعالية في دعم ثقافة حقوق الإنسان، عبر الاعتماد على سطوة الصورة والصوت والنص.(الجزيرة نت)

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

للبيع: رقيق أبيض بمواصفات عالية

أبريل, 2011 8

من طرفchef

يشكل الاتجار في البشر إحدى أسوإ الظواهر في القرن الواحد والعشرين، بل عودة الى العبودية القديمة، لكن بطرق جديدة "سلع جنسية أو اقتصادية وذلك في انتهاك سافر لكل قوانين واتفاقيات حقوق الإنسان"تحول ضحاياها عبر العالم إلى مجرد واستعرضت ندوة "ظاهرة الاتجار في البشر في المنطقة المتوسطية" التي اقيمت ضمن فعاليات الدورة الثانية من اللقاءات المتوسطية حول السينما وحقوق الإنسان، المنظمة تحت رعاية الملك محمد السادس والتي تستمر حتى التاسع من الشهر الجاري، مقاربة الوضعية الحقيقية لهذه الظاهرة بفضاء المتوسط، والوسائل الكفيلة بمكافحاتها، وكيفية انخراط الدول في هذه المعركة.

وأشارت فلورانس باستي حميمي عن منظمة الأمم المتحدة للمرأة، إلى التطور الذي عرفه الاتجار في البشر، وارتباط هذه الظاهرة بحقوق الإنسان، والأشكال التي باتت تأخذها في الوقت المعاصر، مشددة على أن أولى ضحاياها هم النساء والأطفال، الذين يتعرضون لكل أشكال الاستغلال المادي والمعنوي.

واكدت أن العديد من ملامح الهجرة اليوم تغيرت، إذ أضحت النساء تهاجرن بكثافة نحو وجهات أخرى غير تلك التي كانت معروفة، إلا أن بعضهن يجدن أنفسهن ممتهنات للدعارة والسخرة تحت الإكراه في أغلب الأحيان وبعقود عمل وهمية مضللة تحول حياتهن إلى جحيم لا يطاق، وهو نوع من الاتجار في البشر، الذي تعمل منظمة الأمم المتحدة للمرأة على مكافحته.

وخلصت إلى أن عمل "اليونيفام"، التي أنشئت من أجل تسريع وتيرة التقدم في تحقيق حقوق المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين في جميع أنحاء العالم، يستند على المعايير الدولية لحقوق الإنسان، مشيرة إلى أنها تأمل في أن تتركز الجهود على تحقيق هجرة آمنة للنساء ومكافحة الاتجار فيهن، من خلال توفير بيئة سياسية ومؤسساتية واجتماعية واقتصادية تضمن تكافؤ الفرص بالنسبة لهن.

وقدمت دورين دكتل عن المنظمة الدولية للهجرة ورقة عمل تتضمنت الجانب المعياري والمفاهيمي والقانوني لموضوع الاتجار في البشر، والعوامل التي ساعدت على انتشار هذه الظاهرة والآليات التي تحكمها والاتفاقيات الدولية التي تجرمها ومنها تلك المتعلقة بالقضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة، وحقوق الطفل، وحظر أسوإ أشكال عمل الطفل.

واشارت إلى خارطة لأهم المناطق المصدرة والمستقبلة للهجرة في العالم وما يترتب عنها من استغلال واتجار في البشر، معززة بمجموعة من الإحصائيات والأرقام حول عدد المهاجرين في العالم اليوم، والذين يزيد عن 200 مليون، مؤكدة أن 51 % من هؤلاء المهاجرين يعيشون في البلدان المتقدمة وأن غالبيتهم من النساء.

وذكرت بأنشطة المنظمة الدولية للهجرة في المغرب، المتعلقة بظاهرة الاتجار في البشر، مشيرة إلى أنه تم تنظيم دورتين تدريبيتين لصالح موظفي الوزارات المعنية والجمعيات العاملة في مجال الهجرة، كما عملت بشراكة مع وزارة العدل والمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومكتب منسق الأمم المتحدة المقيم بالمغرب، على إعداد دراسة حول الموضوع.

ولفت مبارك بودرقة عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان ان تناول السينما لظاهرتي الهجرة والاتجار في البشر بشكل دال وفني وحرفي كبير، مشيرا الى أن هاتين الظاهرتين يعدان بشكل آخر، عودة للعبودية التي سادت في القرون الوسطى، قبل أن يعرج على المواثيق والمعاهدات الدولية التي تحرم وتجرم التهجير والاتجار في البشر منذ 1915.

وذكر بتوقيع المغرب على الاتفاقية التي تحرم الاتجار في البشر، ملاحظا أن البرتوكول المتعلق بها لم يصدر بعد في الجريدة الرسمية.

Revue de presse du Conseil National des Droits de l'Homme

وطالب بضرورة التعجيل بهذه العملية وإلى ضرورة وضع قوانين تحمي ضحايا هذه الممارسات اللاإنسانية، ولاسيما النساء والأطفال الذين "يجبرون على ممارسة الدعارة"، أو يستغلون في أشياء أخرى كالنخاسة والسخرة أو الاتجار في أعضائهم البشرية.

واكد بودرقة ان المغرب سن ترسانة قانونية حديثة واتخذ تدابير إدارية وقضائية فعالة للحد من ظاهرة الاتجار في البشر واستغلال النساء والأطفال، ويكافح الجريمة المنظمة ويحدد عقوبات صارمة للمتورطين فيها؟، خاصة بعد التزايد المهول للجرائم المرتبطة بالاتجار بالبشر عبر العالم، وما يترتب عن ذلك من مخاطر ومآسي إنسانية.

واضاف إذا كان المغرب نجح في التصدي لمعضلة الهجرة السرية، فإنه مازال مطالبا ببذل المزيد من البجهود في مجال الاتجار في الأشخاص ، لا سيما ما يتعلق بالتوفيق بين القوانين الجنائية وتلك التي تحكم هذا النوع من الاتجار، وتنظيم دورات تدريبية للجهاز الامني وغيره في هذا المجال، ووضع استراتيجيات وإحداث مؤسسات للتصدي لمثل هذه الظواهر.

وخلص بودرقة إلى إنه "إذا كانت تجارة المخدرات والأسلحة مربحة اليوم، فإن الاتجار في البشر سيحتل الريادة في المستقبل القريب لكونه لا يحتاج إلى غرس وجني محصول ما أو استخراج وتصنيع مادة ما، فمادتها متوفرة وظروفها مساعدة، أي انتشار الفقر والصراعات" ، مشددا على أن المغرب يعمل على التصدي لمثل هذه الأمور من خلال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وسن تدابير تصب في اتجاه تحقيق السلم الاجتماعي.

يشار إلى أن "اللقاءات المتوسطية حول السينما وحقوق الإنسان" ينظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان في إطار استراتيجية المجلس في ميدان النهوض بثقافة حقوق الإنسان القائمة على الحضور الدائم في مختلف الفضاءات الثقافية وتنظيم اللقاءات الفكرية والثقافية، بما يمكن من توسيع النقاش حول ثقافة وقيم حقوق الإنسان والديمقراطية.

وتهدف هذه اللقاءات إلى فتح نقاش واسع حول إشكالية حقوق الإنسان في الفضاء الثقافي المتوسطي وتقاسم وتبادل التجارب السينمائية التي تتناول واقع حقوق الإنسان بالمنطقة وكذا المساهمة في تشجيع الإنتاجات السينمائية التي تصب في معالجة هذه القضية.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

LE MATiN.ma

Démocratie et droits de l'Homme

L'état des lieux dans le monde arabe

L'enjeu est de savoir passer de l'aspiration démocratique à la réalisation démocratique en impliquant toutes les parties de la société.

Publié le : 10.04.2011 | 13h38

«La démocratie et les droits de l'Homme dans le monde arabe ». C'est ce thème aussi vaste qu'épineu qui a été au centre des débats lors de la journée de clôture des deuxièmes rencontres méditerranéenne sur le cinéma et les droits de l'Homme, organisées à Rabat du 6 au 9 avril.

D'éminents chercheurs académiques ont apporté leurs éclairages sur l'état des lieux des démocraties arabes et les perspectives qui se dessinent devant elles. Actualité oblige, ce qu'on appelle désormais le « printemps arabe» s'est invité au débat. «Sommes-nous devant une refon de la relation entre le gouvernant et le gouverné ou bien devant une simple petite révolution ?» s'interroge Mustapha El Yeznassi, modérateur de la conférence. «Il s'agit plutôt d'un surgissement impétueux d'une aspiration aux droits légitimes et à la dignité», rétorque le philosophe et sociologue français Edgar Morin. Une telle aspiration n'est pas propre aux pays arabes, africains ou encore ce qu'on appelle les pays du Sud, loin s'en faut. Elle est universelle. «Le printemps arabe nous a révélé que dans la diversité culturelle, linguistique et ethnique que recèle le monde, il existe une unité d'aspiration», analyse M. Morin.

Mais suffit-il d'aspirer à la démocratie et d'espérer pour voir changer les choses ? Il est temps d passer à l'acte selon le sociologue français : «La question aujourd'hui est celle-ci : comment passer de l'aspiration démocratique à la réalisation démocratique et, sur un autre niveau, comment passer de l'état de sujet à l'état de citoyen à part entière ?». Jeter les bases d'institutio capables d'accompagner la transition démocratique est certainement essentiel, mais pas suffisant. Sans l'implication des citoyens, tout processus de reconstruction démocratique sera voué à l'échec ou bien accouchera d'une démocratie fragile, chancelante qui va s'effondrer à la première épreuve. Edgar Morin ne le dira jamais assez : «La démocratie a besoin pour s'enraciner d'une vitalité civile plus que d'institutions».

Évidemment, cet enracinement ne se fera pas dans la douceur, puisqu'on parle de jeunes démocraties susceptibles de succomber à un moment ou un autre. La démocratie, pour reprend les termes du penseur français, est une «aventure périlleuse» mais nécessaire qu'il faut vivre avec ses aléas et ses risques. De la Tunisie, Kamal Jendoubi du réseau euro-méditerranéen des droits de l'Homme est venu apporter un témoignage vivant sur les insuffisances de la période post-révolution. «La Tunisie d'aujourd'hui est un pays en bouillonnement, qui vit une sorte de désordre créatif. Au sentiment de joie se mêle un autre d'insécurité, sachant que plus de 7.000 prisonniers, libérés par le régime de Ben Ali en réaction aux manifestations, demeurent dans la nature. Mais, en général, la situation n'est pas aussi chaotique qu'on la décrit et les taux de criminalité, jusqu'à maintenant, ne prêtent pas à l'inquiétude».

En revanche, les bienfaits du printemps tunisien ont été tangibles, ne serait-ce que pour avoir accéléré la roue des réformes. Ainsi, au lieu de petites réformes sectorielles lentes et peu visibles, l'heure est désormais pour les grandes réformes et les stratégies flexibles. «La stratégi contrairement au programme qui est fixe, peut être modifiée pour s'adapter à des situations

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

nouvelles», précise Abdelhay Moudden, professeur des sciences politiques et des relations internationales à la Faculté de droit de Rabat. Pour que de telles stratégies de réforme puissent se réaliser, le concours des pays occidentaux s'avère nécessaire. Jusqu'à présent, ceux-ci se montrent divisés et généralement méfiants vis-à-vis des mouvements de contestation qui se forment dans la région arabe. Cette méfiance trouve son explication, d'après Edgar Morin, dan plusieurs éléments : «La peur d'une éventuelle migration massive à l'Europe suite aux révolutions arabes, de l'impact sur les ressources pétrolières et, enfin, de la montée en puissanc du mouvement «islamiste», un descriptif qui mélange Islam, musulmans et terroristes».

Questions à : KAMAL JENDOUBI, • Responsable au réseau euro-méditerranéen des droits d l'homme.

«La crise actuelle est essentiellement une crise de confiance»

• Comment évaluez-vous l'expérience démocratique marocaine ?

Le Maroc a été l'un des premiers pays arabes à s'être engagé dans la réforme et le dialogue démocratique pacifique. Aujourd'hui, après les évolutions enregistrées dans certains pays du monde arabe, les demandes de réformes répondant mieux aux attentes du peuple se font de plu en plus insistantes. Les premières réactions ont donné satisfaction à ces demandes. Reste un certain nombre de mesures à entreprendre, notamment pour garantir l'indépendance de la justi qui est le gage de réussite de n'importe quel processus démocratique. Cette question fait partie d'ailleurs des préoccupations de la commission chargée de la révision de la Constitution. Faut-le dire, il ne s'agit pas d'un processus purement juridique, loin s'en faut. L'indépendance de la justice renferme en effet une dimension psychique, étant donné que la crise actuelle dans de nombreux pays est essentiellement une crise de confiance. Ce qui est important à présent, c'est que le peuple marocain dans toutes ses composantes, hommes, femmes et jeunes, croie fermement au résultat de ce processus démocratique et au changement qu'il va engendrer.

• Quels sont les risques que comporte la reconstruction démocratique et comment faire pour les pallier ?

Il ne faut pas oublier que ces manifestations ont en quelque sorte pris tout le monde de court. C savait pertinemment que tôt ou tard, elles allaient avoir lieu, mais on ne s'attendait guère à ce qu'elles se produisent aussi vite. Pour parler du cas de la Tunisie dont je suis issu, j'estime que plus grand danger pour le processus de transition démocratique consiste dans les résidus du régime de l'ancien président.

Ben Ali est effectivement parti, mais il a laissé derrière lui un énorme tentacule, celui de l'ancien parti politique dominant qui a pris la Tunisie en otage pendant plus de 20 ans et qui ve s'emparer de la scène politique.

Revue de presse du Conseil National des droits de l'Homme

تنظيم الدورة الثانية من اللقاءات المتوسطية حول السينما وحقوق الإنسان من 6 الى 9 أبريل بالرباط

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان الدورة الثانية من "اللقاءات المتوسطية حول السينما وحقوق الإنسان" من 6 إلى 9 أبريل 2011 بالرباط.

وأفاد بلاغ للمجلس أن تنظيم هذه اللقاءات يندرج في إطار استراتيجية المجلس في ميدان النهوض بثقافة حقوق الإنسان القائمة على الحضور الدائم في مختلف الفضاءات الثقافية وتنظيم اللقاءات الفكرية والثقافية، بما يمكن من توسيع النقاش حول ثقافة وقيم حقوق الإنسان والديمقراطية.

وتهدف هذه اللقاءات إلى فتح نقاش واسع حول إشكالية حقوق الإنسان في الفضاء الثقافي المتوسطي وتقاسم وتبادل التجارب السينمائية التي تتناول واقع حقوق الإنسان بالمنطقة وكذا المساهمة في تشجيع الإنتاجات السينمائية التي تنكب على معالجة هذا الموضوع.

وتعد هذه التظاهرة بمثابة جسر للتواصل والحوار بين مختلف ثقافات منطقة البحر الأبيض المتوسط، كما أنها مناسبة للنقاش بين مختلف الفاعلين (كتاب سيناريو، ناشطون حقوقيون، باحثون، فنانون وأصحاب القرار(...، وذلك عبر تنظيم ندوات فكرية لتدارس عدد من المواضيع تهم "الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم العربي" و"حقوق الإنسان في السينما المغربية "و"ظاهرة الاتجار في البشر في المنطقة المتوسطية" و"الاختفاء القسري في المنطقة المتوسطية" و"تعليم الفتاة في المجال القروي في المنطقة المتوسطية" و"السينما والتاريخ."

وسيتم خلال هذه الدورة عرض تشكيلة متنوعة من 15 فيلما، ما بين الروائي والوثائقي، تتناول قضايا مرتبطة بحقوق الإنسان، وتنظيم العديد من اللقاءات مع مخرجي بعض الأفلام المعروضة خلال هذه الدورة.

وستشهد الدورة الثانية من "اللقاءات المتوسطية حول السينما وحقوق الإنسان"، التي ستكون فرصة لتكريم الراحل أحمد بوعناني وعرض فيلمه "السراب"، مشاركة عدد من الفاعلين السينمائيين والحقوقيين والباحثين والخبراء مغاربة وأجانب.

وتنظّم هذه الدورة بتعاون مع مجلس الجالية المغربية بالخارج والمركز السينمائي المغربي، بالإضافة إلى مؤسسة المكتب الشريف للفوسفاط ومؤسسة البنك الشعبي للتربية والثقافة.

وللإشارة ستتم إعادة عرض عدد من أفلام الدورة يوم الأحد 10 أبريل المقبل بقاعة الفن السابع بالرباط وبالمركز الثقافي الفرنسي بالقنيطرة من 12 إلى 14 أبريل 2011.

وجدير بالذكر أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان بادر، في مجال النهوض بثقافة حقوق الإنسان، إلى بلورة "الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان" التي تدمج السينما كرافعة ثقافية أساسية للنهوض بثقافة حقوق الإنسان، كما وقع المجلس (من خلال المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان (اتفاقية شراكة وتعاون مع المركز السينمائي المغربي تهم تشجيع الإنتاجات السينمائية المتعلقة بحقوق الإنسان وحفظ الذاكرة وماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى شراكته مع الائتلاف المغربي للثقافة والفنون، التي أراد المجلس من خلالها إشراك المبدعين والفنانين في نشر ثقافة حقوق الإنسان والنهوض بها، دون إغفال توقيع المجلس والائتلاف والرابطة المحمدية للعلماء لميثاق تعاقدي لنشر ثقافة حقوق الإنسان .

Revue de presse du Conseil National des droits de l'Homme

السينما والتاريخ" ضمن برنامج اللقاءات المتوسطية الثانية للسينما وحقوق الإنسان

وكالة المغرب العربي
وكالة المغرب العربي : 08 - 04 - 2011

شكل موضوع "السينما والتاريخ" محور ندوة نظمها، أمس الخميس في الرباط، المجلس الوطني لحقوق الإنسان في إطار الدورة الثانية للقاءات المتوسطية للسينما وحقوق الإنسان.
وتتوخى اللقاءات المتوسطية الثانية للسينما وحقوق الإنسان، التي تندرج في إطار استراتيجية المجلس للنهوض بحقوق الإنسان، فتح نقاش حول إشكاليات الحقوق الإنسانية في الفضاء الثقافي المتوسطي، والتعريف بالإبداعات السينمائية وتشجيع الإنتاج والتوزيع في هذا المجال.
وشكلت الندوة، التي نشطها أستاذ التاريخ عبد الأحد السبتي وشارك فيها ثلة من السينمائيين المغاربة والأجانب، مناسبة لعرض مجموعة من المقاربات المرتبطة بالعلاقة بين السينما والتاريخ، أي بين الفيلم الوثائقي التاريخي وتمثله السينمائي.
وأشار السيد السبتي إلى أن الفيلم الوثائقي، باعتباره جنسا سينمائيا، يستدعي تدخل أصوات وذاكرات ويقوم على أساس سرد يروي أحداثا تاريخية مستوحاة من واقع شعب أو حدث ما، مضيفا أن التفاعل بين السينما والتاريخ يتم "طبيعيا" لأن الفن السابع ينهل مواضيعه من الوقائع التاريخية.
وتعتبر السينمائية المغربية نزهة ادريسي بدورها أن الفيلم الوثائقي يظل دائما في خدمة التاريخ، إضافة لكونه وسيلة لتقدم الأفكار و"استدعاء أرشيف التاريخ البشري".
من جهة أخرى، أبرز المتدخلون أنه ما وراء الجوانب التقنية للسينما، يظل هذا الفن جنسا أدبيا يهم جمهورا واسعا ويوظف عددا من المقاربات الاجتماعية، والتاريخية، والتخيلية لعكس أقصى أعماق المجتمع وهمومه.
وتكرم الدورة الثانية للقاءات المتوسطية للسينما وحقوق الإنسان (6-9 أبريل الجاري) الراحل أحمد البوعناني.
ويتضمن برنامج التظاهرة، إلى جانب عرض أفلام لمخرجين من مختلف الجنسيات، ندوات حول مواضيع تهم السينما وحقوق الإنسان.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

رجل يصرخ' يفتتح اللقاءات المتوسطية حول السينما وحقوق الإنسان

سعيدة شريف

الصحراء المغربية : 02 - 04 - 2011

بعد نجاح اللقاءات المتوسطية الأولى حول السينما وحقوق الإنسان، التي نظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان من 12 إلى 15 نونبر سنة 2009
والتي فتحت النقاش على مصراعيه حول إشكاليات حقوق الإنسان في المنطقة المتوسطية تأتي اللقاءات المتوسطية الثانية حول السينما وحقوق الإنسان، التي ستشهدها العاصمة الرباط ما بين 6 و9 أبريل الجاري، لتسلط الضوء من جديد على الثقافة المتوسطية السينمائية في مجال حقوق الإنسان، وإبراز المجهودات المبذولة في هذا المجال، وفتح جسر من التواصل والحوار بين الفاعلين في منطقة البحر الأبيض المتوسط.
ويتضمن برنامج هذه التظاهرة السينمائية والحقوقية، المنظمة تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بشراكة مع مجلس الجالية المغربية في الخارج، والمركز السينمائي المغربي، إضافة إلى مؤسسة المكتب الشريف للفوسفاط، ومؤسسة البنك الشعبي للتربية والثقافة، عرض 13 فيلما سينمائيا روائيا ووثائقيا، تتناول قضايا مرتبطة بحقوق الإنسان، كما ستعرف اللقاءات لحظة تكريمية للسينمائي المغربي الراحل أحمد البوعناني، وعرض شريطه السينمائي "السراب"، الذي يؤرخ لبدايات السينما المغربي، بمشاركة عدد من الفاعلين السينمائيين والحقوقيين والباحثين والخبراء الوطنيين والأجانب.
وتفتتح هذه التظاهرة الفنية مساء يوم 6 أبريل الجاري، بالمسرح الوطني محمد الخامس بعرض فيلم " رجل يصرخ" للمخرج والسينارست محمد صالح هارون، وهو فيلم يتناول موضوع الحرب، ومن إنتاج مشترك فرنسي، بلجيكي، تشادي بلسنة 2010، عرض في مهرجان كان السينمائي الأخير، وتختتم اللقاءات مساء يوم 9 أبريل الجاري، بالمكتبة الوطنية للملكة المغربية بعرض الفيلم الوثائقي "دروب الذاكرة" للمخرج خوصي لويس بينا فويرتي.
أما الأفلام الأخرى، التي ستعرض بقاعة الفن السابع بالرباط طيلة أيام اللقاءات المتوسطية الثانية حول السينما وحقوق الإنسان فهي: "العبودية" لتوماس رويشيم وتينا دافيس، و"صداع" لرائد أندوني، و"درس في التاريخ" لهادي زكاك، و"بوذا يسقط خجلا" لحنا مخمالباف، و"شهادة" لبرهان قرياني، و"حلول محلية لاختلال عالمي" لكولين سيرو، و"صلاة لطرد شيطان الحرب" لجيني ريتيكر وأبيغيل ديزني، و"بيندا بيليلي" لرينيو باري وفلوران دولاتولاي، و"عبد الكريم الخطابي وحرب الريف" لدانييل كلينغ، و"مفروزة القلب" لإمانويل ديموريس، و"سانتياغو 73" لبابلو لاروان.
وإلى جانب عرض الأفلام، ستشهد التظاهرة، مجموعة من الموائد المستديرة والندوات حول حقوق الإنسان والسينما من بينها الندوة الافتتاحية بقاعة إدريس بنزكري بمقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط حول "حقوق الإنسان في السينما المغربية"، التي سيشارك فيها كل من: محمد باكريم، وفريدة بليزيد، ومحمد كلاوي، وحمادي كيروم، وعمير عبد المطلب، وندوة "الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم العربي"، التي سيشارك فيها عبد الحي المودن، ومحمد الطوزي، وأسامة الرفاعي، وإدغار موران، وندوة "الاختفاء القسري بالمنطقة المتوسطي"، التي ستعرف مشاركة: كما جندوبي، ونصيرة دوتور، ووداد حلواني مراد، ومصطفى الريسوني، ومانيل ريسكيس كورييلا، إضافة إلى ندوات أخرى حول "الاتجار في البشر"، و"السينما والتاريخ"، و"تعليم الفتيات بالعالم القروي". هذا ناهيك عن تنظيم لقاءات مع مخرجي بعض الأفلام المعروضة، خلال هذه الدورة، من مثل هادي زكاك، ودانييل كلينغ، وخوصي لويس بينيا فويرتي، وإمانويل ديموريس.
تجدر الإشارة إلى أن هذه اللقاءات المتوسطية حول السينما وحقوق الإنسان، تهدف إلى فتح نقاش واسع حول إشكالية حقوق الإنسان في الفضاء الثقافي المتوسطي، وتقاسم وتبادل التجارب السينمائية، التي تتناول واقع حقوق الإنسان في المنطقة، وكذا المساهمة في تشجيع الإنتاجات السينمائية التي تنكب على معالجة هذا الموضوع.
وتندرج هذه اللقاءات، حسب بلاغ للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، في إطار استراتيجية المجلس في ميدان النهوض بثقافة حقوق الإنسان، القائمة على الحضور الدائم في مختلف الفضاءات الثقافية، وتنظيم اللقاءات الفكرية والثقافية، بما يمكن من توسيع النقاش حول ثقافة وقيم حقوق الإنسان والديمقراطية.
وتعد هذه التظاهرة، حسب المصدر ذاته، جسرا للتواصل والحوار بين مختلف ثقافات منطقة البحر الأبيض المتوسط، ومناسبة للنقاش بين مختلف الفاعلين في المجالين السينمائي والحقوقي.
ونظرا لأهمية الأفلام المعروضة في هذه التظاهرة، سيعاد عرض مجموعة منها يوم الأحد 10 أبريل الجاري، بقاعة الفن السابع في الرباط، ومن 12 إلى 14 أبريل، بالمركز الثقافي الفرنسي بالقنيطرة.

وتجدر الإشارة إلى أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان بادر، في مجال النهوض بثقافة حقوق الإنسان، إلى بلورة "الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان"، التي تدمج السينما كرافعة ثقافية أساسية للنهوض بهذه الثقافة، كما وقع اتفاقية شراكة وتعاون مع المركز السينمائي المغربي، تهم تشجيع الإنتاجات السينمائية المتعلقة بحقوق الإنسان وحفظ الذاكرة وماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وأبرم المجلس، أيضا، شراكة مع الائتلاف المغربي للثقافة والفنون، لإشراك المبدعين والفنانين في نشر ثقافة حقوق الإنسان والنهوض بها، فضلا عن توقيعه ميثاقا تعاقديا لنشر ثقافة حقوق الإنسان مع الائتلاف والرابطة المحمدية للعلماء.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

"السينما والتاريخ" ضمن برنامج اللقاءات المتوسطية الثانية للسينما وحقوق الإنسان

الرباط08-04-2011 شكل موضوع "السينما والتاريخ" محور ندوة نظمها، أمس الخميس في الرباط، المجلس الوطني لحقوق الإنسان في إطار الدورة الثانية للقاءات المتوسطية للسينما وحقوق الإنسان .

وتتوخى اللقاءات المتوسطية الثانية للسينما وحقوق الإنسان، التي تندرج في إطار استراتيجية المجلس للنهوض بحقوق الإنسان، فتح نقاش حول إشكاليات الحقوق الإنسانية في الفضاء الثقافي المتوسطي، والتعريف بالإبداعات السينمائية وتشجيع الإنتاج والتوزيع في هذا المجال.
وشكلت الندوة، التي نشطها أستاذ التاريخ عبد الأحد السبتي وشارك فيها ثلة من السينمائيين المغاربة والأجانب، مناسبة لعرض مجموعة من المقاربات المرتبطة بالعلاقة بين السينما والتاريخ، أي بين الفيلم الوثائقي التاريخي وتمثله السينمائي.
وأشار السيد السبتي إلى أن الفيلم الوثائقي، باعتباره جنسا سينمائيا، يستدعي تدخل أصوات وذاكرات ويقوم على أساس سرد يروي أحداثا تاريخية مستوحاة من واقع شعب أو حدث ما، مضيفا أن التفاعل بين السينما والتاريخ يتم "طبيعيا "لأن الفن السابع ينهل مواضيعه من الوقائع التاريخية.
وتعتبر السينمائية المغربية نزهة ادريسي بدورها أن الفيلم الوثائقي يظل دائما في خدمة التاريخ، إضافة لكونه وسيلة لتقدم الأفكار و"استدعاء أرشيف التاريخ البشري."
من جهة أخرى، أبرز المتدخلون أنه ما وراء الجوانب التقنية للسينما، يظل هذا الفن جنسا أدبيا يهم جمهورا واسعا ويوظف عددا من المقاربات الاجتماعية، والتاريخية، والتخيلية لعكس أقصى أعماق المجتمع وهمومه.
وتكرم الدورة الثانية للقاءات المتوسطية للسينما وحقوق الإنسان (6-9 أبريل الجاري) الراحل أحمد البوعناني.
ويتضمن برنامج التظاهرة، إلى جانب عرض أفلام لمخرجين من مختلف الجنسيات، ندوات حول مواضيع تهم السينما وحقوق الإنسان.

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

حالات الاختفاء القسري في المنطقة المتوسطية : البحث عن الحقيقة حفظ للذاكرة وضمان لعدم التكرار (ندوة)

الرباط 08-04-2011خصصت الدورة الثانية للقاءات المتوسطية حول السينما وحقوق الإنسان رابع نداوتها لموضوع حالات الاختفاء القسري في المنطقة المتوسطية للتأكيد على أن البحث عن الحقيقة يشكل حفظا للذاكرة ويضمن عدم تكرار ما جرى .

وتناول المشاركون في هذه الندوة، التي نظمت عشية اليوم الجمعة برحاب المجلس الوطني لحقوق الإنسان، موضوع الاختفاء القسري من خلال أربع تجارب قدمتها الجزائرية نصيرة ديتور واللبنانية وداد حلواني ومصطفى الريسوني من المغرب، ثم مانيل ريكسيس كورييلا من إسبانيا.
وتوخت هذه الندوة تحديد الصعوبات التي تعوق البحث عن الحقيقة وحفظ الذاكرة وكذا استكشاف آفاق جديدة لمعالجة قضية الاختطاف القسري في المنطقة المتوسطية.
وكانت البداية مع الجزائرية نصيرة ديتور مؤسسة تجمع عائلات المواطنين المفقودين في الجزائر الذي أنشئ سنة 1998، التي اختطف منها ابنها قبل نحو 14 سنة، بالسياق التاريخي لظاهرة الاختفاء القسري والمفقودين في الجزائر وبالكيفية التي تتعامل بها السلطات الجزائرية مع هذا الملف، وكيف كان الجزائريون يخافون الحديث عن هذا الموضوع، ويصعب عليهم تكوين لجنة أو جمعية تشتغل عليه.
وأكدت أن ملف المفقودين لن يقفل لرفض السلطات الجزائرية الإجابة على تساؤلات عائلات المفقودين وكشف حقيقة ما جرى، منتقدة ميثاق السلم والمصالحة الذي تسعى السلطات إلى تطبيقه، وما تضمنه من مواد تمنع أسر المفقودين من تقديم شكاوى ضد المتورطين في هذه القضايا.
وجاءت تجربة لبنان على لسان وداد حلواني عن لجنة أهالي المخطوفين في لبنان التي خطف زوجها في شتنبر 1982 بالعاصمة اللبنانية بيروت. وقد نجحت حلواني في توحيد أهالي المخطوفين ضمن هذا الإطار بالرغم من انتماءاتهم المختلفة ومن تعدد الجهات المسؤولة عن خطف أبنائهم.
وحكت حلواني من خلال شريط وثائقي أعدته حول أوديت أديب سالم عن معاناة أهالي المفقودين والمخطوفين ببلادها، وعن أوديت التي توفيت بعد أزيد من عقدين في انتظار ابنيها ريشار وماري كريستين، في خيمة اعتصام أهالي المعتقلين والمخطوفين والمفقودين التي نصبت في حديقة جبران وسط بيروت.
وقبل ذلك نوهت بتجربة المجلس الوطني لحقوق الإنسان وبترتيبه للقاءات المتوسطية حول السينما وحقوق الإنسان وغيره من اللقاءات مشيرة إلى التجربة المغربية تظل نقطة الضوء الوحيدة في الوطن العربي لمواجهة هذا الملف المقلق الذي يظل دون أي تعامل بجدية في أي من بلدان المنطقة.
وتحدث النقيب مصطفى الريسوني بإسهاب عن التجربة المغربية في مجال حقوق الإنسان مشيرا إلى أن الاختفاء القسري لم يظهر إلا بعد الاستقلال، وما ترتب عنها من مآسي، ثم الكيفية التي عالج بها المغرب هذا الموضوع من خلال المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وهيئة الإنصاف والمصالحة وجلسات الاستماع ثم إنصاف المختفين وتعويض ذويهم.
وذكر بالعمل الذي قام به المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وهيئة الإنصاف والمصالحة واللجان المختصة التي تمكنت من استجلاء العديد من ملفات ضحايا الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي وتحديد عدد الذين مازالوا مجهولي المصير وباللقاءات التي عقدت في مقر المجلس حول هذا الموضوع وما تمخض عنها من قرارات وتوصيات وملتمسات.
وقورنت التجارب العربية في مجال الاختفاء القسري بالتجربة الإسبانية، التي قال عنها مانيل ريسكيس كوربيلا أنه بدأت سنة 1936 واندلاع الحرب الأهلية بعد الانقلاب على النظام السائد في البلاد حينها، وقيام الديكتاتورية، مشيرا إلى أن هذه الفترة عرفت أزيد من 115 ألف حالة اختفاء كان وراءها كل أطراف الصراع التي سلكت أساليب إبادة في حق معارضيها.
وأشار إلى أن هذا القمع الوحشي سيتمأسس عن طريق المجلس العسكري، لكن الاختفاءات ستتراجع في حين ستستمر

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

الاغتيالات، إلى عودة الديمقراطية الذي كانت أولى قوانينها إصدار عفو شامل شكل خطوة نحو المصالحة الوطنية والتي كان لها أثر إيجابي على مستقبل إسبانيا، "التي مازال عليها القيام بالكثير فيما يتعلق بالأرشيف ومعرفة الذاكرة الوطنية."
وكانت ندوة اليوم الثالث من فعاليات هذه اللقاءات التي سيسدل الستار عليها غدا السبت قد تمحورت حول "تعليم فتيات بالعالم القروي"، باعتباره حقا من حقوق الإنسان نصت عليه العديد من المواثيق الدولية وتشتغل عليه الكثير من المنظمات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، وباعتباره عنصر فاعل في رقي الأمم وعامل أساسي وحاسم في التقدم الثقافي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي .

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

موقع كود

الدورة الثانية لسينما حقوق الإنسان

محمد الطايع

الثلاثاء 5 أبريل 2011 - 16:49

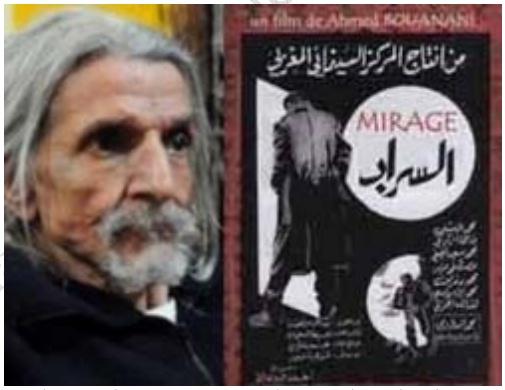

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان الدورة الثانية من "اللقاءات المتوسطية حول السينما وحقوق الإنسان"، من 6 إلى 9 أبريل 2011 بالرباط .

وتهدف هذه اللقاءات إلى فتح نقاش حول إشكالية حقوق الإنسان في الفضاء الثقافي المتوسطي وكذا المساهمة في تشجيع الإنتاجات السينمائية التي تنكب على معالجة هذا الموضوع .

وتعد هذه التظاهرة بمثابة جسر للتواصل والحوار بين مختلف ثقافات منطقة البحر الأبيض المتوسط، وهي مناسبة للنقاش بين مختلف الفاعلين (كتاب سيناريو، ناشطون حقوقيون، باحثون، فنانون وأصحاب القرار...)، وذلك عبر تنظيم مجموعة من الندوات الفكرية لتدارس عدد من المواضيع تهم "الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم العربي" و"حقوق الإنسان في السينما المغربية" و"ظاهرة الاتجار في البشر في المنطقة المتوسطية" و"الاختفاء القسري في المنطقة المتوسطية" و"تعليم الفتاة في المجال القروي في المنطقة المتوسطية" و"السينما والتاريخ"، بالإضافة إلى عرض تشكيلة متنوعة من 15 فيلم، ما بين الروائي والوثائقي، تتناول قضايا مرتبطة بحقوق الإنسان، وتنظيم العديد من اللقاءات مع مخرجي بعض الأفلام المعروضة خلال هذه الدورة .

وستشهد الدورة الثانية من "اللقاءات المتوسطية حول السينما وحقوق الإنسان" تكريم الراحل أحمد بوعناني وعرض فيلمه "السراب ."

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

جريدة السفير اللبنانية

«اللقاءات المتوسطية حول السينما وحقوق الإنسان 2» في الرباط
نحـو سينمـا معرفيـة

علي البزاز

من فيلم هادي زكاك «درس في التاريخ «

أمس الأربعاء، بدأت في المدينة المغربيّة الرباط الدورة الثانية لـ«اللقاءات المتوسطية حول السينما وحقوق الإنسان»، التي تنتهي في التاسع من نيسان الجاري، من تنظيم «المجلس الوطني لحقوق الإنسان». الحداثة الفكرية تحتّم تجاوز النظرة التقليدية للسينما من واقع بصري وتقني، يُحدِّد ما تحاول الصورة النطق به، إلى الأبعاد الفكرية لخلق صورة سينمائية جمالية ومعرفية .لم تعد التقنية كافية. الأفكار تغزو عالمنا، وتطيح القديم، مُفكّكة تصوّراته من أجل جديد الجمال والفكر وحقّ الإنسان في حياته، من دون تسلّط قمعي أو فرض جمالي عليه. موضوع حقوق الإنسان في السينما واسع ومتشعب، يتجاوز السياسة، ويضع الإنسان في أسلوب حياتي جديد، عاطفي وجمالي وبصري .إذاً، الفكر يقود هذا التصوّر الجديد، وينجّي السينما من المأزق التقليدي القائم على فكرة أن حقوق الإنسان سياسية بالدرجة الأولى، معلناً الجمال حقّاً للعيش .
أفلام الدورة الثانية هذه روائية ووثائقية، تتشارك عالم القهر والاستبداد. لا سبات فكرياً أو بصرياً بعد الثورات التي يشهدها العالم العربي. فالفن قضية فكرية تعتنق أساليب الإبداع. يحضر لبنان في فيلم «درس في التاريخ» لهادي زكاك، الذي يتابع دروس التاريخ التي يتمّ تلقينها في خمس مدارس لبنانية لتلاميذ يُحضّرون الامتحانات النهائية للمرحلة الإعدادية: «في بعض البلدان يبدأ التاريخ مع استقلال البلاد. في لبنان، تنتهي دروس التاريخ مع استقلال البلاد». تستعمل المخرجة الإيرانية هانا مخملباف رمز تماثيل بوذا التي فجّرتها حركة طالبان، لتطارد الحرب وتبعاتها في المجتمع الافغاني: «في هذا الفيلم، انطلقتُ من جملة شهيرة لأبي يقول فيها إن «تماثيل بوذا لم تدمّر، بل تهاوت من فرط الخجل .«استندتُ الى هذه الجملة لأبيّن كيف يمكن حتى لتمثال أن يتهاوى ويسقط خجلاً أمام هذا الكَمّ من العنف». السينما في صلب واقع العذاب والتمزّق، في أفلام «صداع» و«العبودية الجديدة» و«رجل يصرخ» و«عبد الكريم الخطابي وحرب الريف» و«دروب الذاكرة». بالإضافة إلى تكريم المخرج المغربي الراحل أحمد بو عناني، وعرض فيلمه «السراب .«
يحفل المهرجان أيضاً بنداوت فكرية، تهدف إلى تقليل الضرر والمأساة في الواقع الإنساني الحافل بصنوف العذاب كلّها: «السينما والتاريخ» و«تعليم الفتيات بالعالم القروي» و«حول الاختفاء القسري بالمنطقة المتوسطية» و«الديموقراطية وحقوق الإنسان .«

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

السينما وحقوق الإنسان بالرباط
الكاتب: محمد بنعزيز
08/04/2011

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان الدورة الثانية من "اللقاءات المتوسطية حول السينما وحقوق الإنسان"، من 6 إلى 9 أبريل 2011 بالرباط .
ويندرج تنظيم هذه اللقاءات في إطار إستراتيجية المجلس في ميدان النهوض بثقافة حقوق الإنسان القائمة على الحضور الدائم في مختلف الفضاءات الثقافية وتنظيم اللقاءات الفكرية والثقافية، بما يمكن من توسيع النقاش حول ثقافة وقيم حقوق الإنسان والديمقراطية.

وتهدف هذه اللقاءات إلى فتح نقاش واسع حول إشكالية حقوق الإنسان في الفضاء الثقافي المتوسطي وتقاسم وتبادل التجارب السينمائية التي تتناول واقع حقوق الإنسان بالمنطقة وكذا المساهمة في تشجيع الإنتاجات السينمائية التي تنكب على معالجة هذا الموضوع.
وتعد هذه التظاهرة بمثابة جسر للتواصل والحوار بين مختلف ثقافات منطقة البحر الأبيض المتوسط، وهي مناسبة للنقاش بين مختلف الفاعلين (كتاب سيناريو، ناشطون حقوقيون، باحثون، فنانون وأصحاب القرار
ندوات تتناول "الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم العربي" و"حقوق الإنسان في السينما المغربية" و"ظاهرة الاتجار في البشر في المنطقة المتوسطية" و"الاختفاء القسري في المنطقة المتوسطية" و"تعليم الفتاة في المجال القروي في المنطقة المتوسطية" و"السينما والتاريخ"، سيعرض 14 فيلم، ما بين الروائي والوثائقي هي:

-1رجل يصرخ فيلم روائي للتشادي محمد صالح هارون عن تزايد وزن الصين في أفريقيا.
-2الدفتر (بوذا يصقط حجلا) فيلم روائي لحنا ماخمالباف عن أفغانستان.
-3العبودية الجديدة وثائقي لتوماس روبسام عن اناس يعيشون حياة قاسية في كمبوديا وأوغندا...
-4صداع وثائقي لرائد أنضوني عن محنة ذاتية.
" -5درس في التاريخ" عن لبنان الذي يكرر أخطاءه للمخرج هادي زكاك.
-6شهادة فيلم روائي للألماني من أصل أفغاني برهان قرباني.
-7حلول محلية لاختلال عالمي وثائقي لكولين سيرو عن تهديد البيئة.
-8صلاة لطرد شيطان الحرب وثائقي عن ليبريا من إخراج جيني ريتكر
-9بيندا بيليلي وثائقي عن مجموعة موسيقية كونغولية للمخرج رونو باري فلورون دولا تولاي
-10عبد الكريم الخطابي وحرب الريف وثائقي من إخراج دانيال كلينغ.
-11السراب فيلم روائي مغربي لأحمد البوعناني عن الاستعمار الفرنسي للمغرب، تجري الأحداث في 1947 ...
-12مفروزة القلب من إخراج إيمانويل دموريس عن منطقة سكن عشوائية في الإسكندرية بمصر.
-13سانتياغو 73 للمخرج بابلو لاران يؤرخ للانقلاب ضد سالفادور أليندي...
-14دروب الذاكرة وثائقي لخوصي لويس بينيافويرتي عن سنوات القمع في عهد فرانكو...
يجري الافتتاح يومه الأربعاء بمسرح محمد الخامس على الساعة السابعة مساء بعرض الفيلم التشادي الذي حصل على جائزة في مهرجان كان 2010. وستجري باقي العروض بقاعة الفن السابع .

متابعة محمد بنعزيز

خاص ب: "الفوانيس السينمائية" نرجو التفضل بذكر المصدر والكاتب عند الاستفادة

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

وكالة المغرب العربي للأنباء
Maghreb Arabe Presse

"السينما والتاريخ" ضمن برنامج اللقاءات المتوسطية الثانية للسينما وحقوق الإنسان

الرباط08-04-2011 شكل موضوع "السينما والتاريخ" محور ندوة نظمها، أمس الخميس في الرباط، المجلس الوطني لحقوق الإنسان في إطار الدورة الثانية للقاءات المتوسطية للسينما وحقوق الإنسان .

وتتوخى اللقاءات المتوسطية الثانية للسينما وحقوق الإنسان، التي تندرج في إطار استراتيجية المجلس للنهوض بحقوق الإنسان، فتح نقاش حول إشكاليات الحقوق الإنسانية في الفضاء الثقافي المتوسطي، والتعريف بالإبداعات السينمائية وتشجيع الإنتاج والتوزيع في هذا المجال.
وشكلت الندوة، التي نشطها أستاذ التاريخ عبد الأحد السبتي وشارك فيها ثلة من السينمائيين المغاربة والأجانب، مناسبة لعرض مجموعة من المقاربات المرتبطة بالعلاقة بين السينما والتاريخ، أي بين الفيلم الوثائقي التاريخي وتمثله السينمائي.
وأشار السيد السبتي إلى أن الفيلم الوثائقي، باعتباره جنسا سينمائيا، يستدعي تدخل أصوات وذاكرات ويقوم على أساس سرد يروي أحداثا تاريخية مستوحاة من واقع شعب أو حدث ما، مضيفا أن التفاعل بين السينما والتاريخ يتم "طبيعيا "لأن الفن السابع ينهل مواضيعه من الوقائع التاريخية.
وتعتبر السينمائية المغربية نزهة ادريسي بدورها أن الفيلم الوثائقي يظل دائما في خدمة التاريخ، إضافة لكونه وسيلة لتقدم الأفكار و"استدعاء أرشيف التاريخ البشري."
من جهة أخرى، أبرز المتدخلون أنه ما وراء الجوانب التقنية للسينما، يظل هذا الفن جنسا أدبيا يهم جمهورا واسعا ويوظف عددا من المقاربات الاجتماعية، والتاريخية، والتخيلية لعكس أقصى أعماق المجتمع وهمومه.
وتكرم الدورة الثانية للقاءات المتوسطية للسينما وحقوق الإنسان (6-9 أبريل الجاري) الراحل أحمد البوعناني.
ويتضمن برنامج التظاهرة، إلى جانب عرض أفلام لمخرجين من مختلف الجنسيات، ندوات حول مواضيع تهم السينما وحقوق الإنسان.

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

الاتجار في البشر عودة الى العبودية القديمة بطرق جديدة (مائدة مستديرة)

الرباط7-4-2011 يشكل الاتجار في البشر إحدى أسوإ الظواهر في القرن الواحد والعشرين، بل عودة الى العبودية القديمة، لكن بطرق جديدة تحول ضحاياها عبر العالم إلى مجرد "سلع جنسية أو اقتصادية وذلك في انتهاك سافر لكل قوانين واتفاقيات حقوق الإنسان ."

وقد حاولت ندوة " ظاهرة الاتجار في البشر في المنطقة المتوسطية" التي افتتحت برنامج اليوم الثاني من فعاليات الدورة الثانية من اللقاءات المتوسطية حول السينما وحقوق الإنسان، المنظمة تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى غاية التاسع من الشهر الجاري، مقاربة الوضعية الحقيقية لهذه الظاهرة بفضاء المتوسط، والوسائل الكفيلة بمكافحاتها، وكيفية انخراط الدول في هذه المعركة.

وفي هذا الصدد استعرضت السيدة فلورانس باستي حميمي، عن منظمة الأمم المتحدة للمرأة، التطور الذي عرفه الاتجار في البشر، وارتباط هذه الظاهرة بحقوق الإنسان، والأشكال التي باتت تأخذها في الوقت المعاصر، مشددة على أن أولى ضحاياها هم النساء والأطفال، الذين يتعرضون لكل أشكال الاستغلال المادي والمعنوي.

وأشارت إلى تغير العديد من ملامح الهجرة اليوم، إذ أضحت النساء تهاجرن بكثافة نحو وجهات أخرى غير تلك التي كانت معروفة، إلا أن بعضهن يجدن أنفسهن ممتهنات للدعارة والسخرة تحت الإكراه في أغلب الأحيان وبعقود عمل وهمية مضللة تحول حياتهن إلى جحيم لا يطاق، وهو نوع من الاتجار في البشر، الذي تعمل منظمة الأمم المتحدة للمرأة على مكافحته.

وخلصت إلى أن عمل "اليونيفام"، التي أنشئت من أجل تسريع وتيرة التقدم في تحقيق حقوق المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين في جميع أنحاء العالم، يستند على المعايير الدولية لحقوق الإنسان، مشيرة إلى أنها تأمل في أن تتركز الجهود على تحقيق هجرة آمنة للنساء ومكافحة الاتجار فيهن، من خلال توفير بيئة سياسية ومؤسساتية واجتماعية واقتصادية تضمن تكافؤ الفرص بالنسبة لهن.

وقدمت السيدة دورين دكتل عن المنظمة الدولية للهجرة، في عرض لها، الجانب المعياري والمفاهيمي والقانوني لموضوع الاتجار في البشر، والعوامل التي ساعدت على انتشار هذه الظاهرة والآليات التي تحكمها والاتفاقيات الدولية التي تجرمها ومنها تلك المتعلقة بالقضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة، وحقوق الطفل، وحظر أسوإ أشكال عمل الطفل.
وقدمت في هذا الصدد، خارطة لأهم المناطق المصدرة والمستقبلة للهجرة في العالم وما يترتب عنها من استغلال واتجار في البشر، معززة بمجموعة من الإحصائيات والأرقام حول عدد المهاجرين في العالم اليوم، والذين يزيد عن 200 مليون، مشيرة إلى أن 51 في المائة من هؤلاء المهاجرين يعيشون في البلدان المتقدمة وأن غالبيتهم من النساء.

وذكرت بأنشطة المنظمة الدولية للهجرة في المغرب، المتعلقة بظاهرة الاتجار في البشر، مشيرة إلى أنه تم تنظيم دورتين تكوينيتين لفائدة موظفي الوزارات المعنية والجمعيات العاملة في مجال الهجرة، كما عملت بشراكة مع وزارة العدل والمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومكتب منسق الأمم المتحدة المقيم بالمغرب، على إعداد دراسة حول الموضوع.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'homme

أما السيد مبارك بودرقة عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، فقد ذكر بتناول السينما لظاهرتي الهجرة والاتجار في البشر بشكل دال وفني وحرفي كبير، مشيرا الى أن هاتين الظاهرتين يعدان ، بشكل آخر، عودة للعبودية التي سادت في القرون الوسطى، قبل أن يعرج على المواثيق والمعاهدات الدولية التي تحرم وتجرم التهجير والاتجار في البشر منذ 1915.

وذكر بتوقيع المغرب على الاتفاقية التي تحرم الاتجار في البشر، ملاحظا أن البرتوكول المتعلق بها لم يصدر بعد في الجريدة الرسمية.

وأشار إلى ضرورة التعجيل بهذه العملية وإلى ضرورة وضع قوانين تحمي ضحايا هذه الممارسات اللاإنسانية، ولاسيما النساء والأطفال الذين "يجبرون على ممارسة الدعارة"، أو يستغلون في أشياء أخرى كالنخاسة والسخرة أو الاتجار في أعضائهم البشرية.

وبعد أن أشار إلى التزايد المهول للجرائم المرتبطة بالاتجار بالبشر عبر العالم، وما يترتب عن ذلك من مخاطر ومآسي إنسانية، ذكر السيد بودرقة بجهود المغرب، الذي سن ترسانة قانونية حديثة واتخذ تدابير إدارية وقضائية فعالة للحد من ظاهرة الاتجار في البشر واستغلال النساء والأطفال، ويكافح الجريمة المنظمة ويحدد عقوبات صارمة للمتورطين فيها.

ولاحظ أنه إذا كان المغرب قد نجح في التصدي لمعضلة الهجرة السرية، فإنه مازال مطالبا ببذل المزيد من البجهود في مجال الاتجار في الأشخاص ، لا سيما ما يتعلق بالتوفيق بين القوانين الجنائية وتلك التي تحكم هذا النوع من الاتجار، وتنظيم دورات تكوينية لمصالح الأمن من شرطة ودرك وغيرها في هذا المجال، ووضع استراتيجيات وإحداث مؤسسات للتصدي لمثل هذه الظواهر.

وخلص السيد بودرقة إلى القوول إنه " إذا كانت تجارة المخدرات والأسلحة مربحة اليوم، فإن الاتجار في البشر سيحتل الريادة في المستقبل القريب لكونه لا يحتاج إلى غرس وجني محصول ما أو استخراج وتصنيع مادة ما، فمادتها متوفرة وظروفها مساعدة، أي انتشار الفقر والصراعات "، مشددا على أن المغرب يعمل على التصدي لمثل هذه الأمور من خلال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وسن تدابير تصب في اتجاه تحقيق السلم الاجتماعي.

يشار إلى أن "اللقاءات المتوسطية حول السينما وحقوق الإنسان" ينظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان في إطار استراتيجية المجلس في ميدان النهوض بثقافة حقوق الإنسان القائمة على الحضور الدائم في مختلف الفضاءات الثقافية وتنظيم اللقاءات الفكرية والثقافية، بما يمكن من توسيع النقاش حول ثقافة وقيم حقوق الإنسان والديمقراطية.

وتهدف هذه اللقاءات إلى فتح نقاش واسع حول إشكالية حقوق الإنسان في الفضاء الثقافي المتوسطي وتقاسم وتبادل التجارب السينمائية التي تتناول واقع حقوق الإنسان بالمنطقة وكذا المساهمة في تشجيع الإنتاجات السينمائية التي تنكب على معالجة هذا الموضوع.

Revue de Presse du Conseil national des droits de l'Homme

CINEMAROC

cinéma et droits de l'Homme

2 ème édition des Rencontres méditerranéennes cinéma et droits de l'Homme

La convergence entre le cinéma et les droits de l'Homme réside dans leur caractère universel et multidisciplinaire. Les arts en général et le cinéma en particulier jouent un rôle primordial dans la diffusion de la culture des droits de l'Homme et des valeurs de la citoyenneté, dans le sens qu'ils constituent l'une des formes d'expression artistique qui influence le plus les sociétés. Ce qui pose la question de la responsabilité éthique qui incombe aux hommes et aux femmes du monde du cinéma.

Le cinéma étant un outil d'expression sur les questions humanitaires dans différentes régions du Monde, le champ cinématographique marocain a connu un développement considérable ces dernières années, ce qui s'est traduit par la capacité d'approcher différentes questions sociales et des phénomènes nouveaux dans la société marocaine ayant une relation directe ou indirecte avec les droits de l'Homme. Ce qui a contribué à briser le mur du silence sur certains tabous, en les présentant sous forme de courts ou longs métrages et de documentaires.

Si les droits politiques ont quasiment dominé la production cinématographique marocaine, il est temps aujourd'hui d'aborder d'autres thématiques ayant une relation avec les droits culturels et sociaux, les droits de l'enfant, le droit à la vie et à l'intégrité physique…

Toutefois, compte tenu du progrès que connait l'industrie cinématographique, tant au niveau du récit filmique, des techniques utilisées, que de l'émergence d'une nouvelle génération de scénaristes et de réalisateurs, il est nécessaire aujourd'hui d'accompagner cette évolution en incitant les principaux acteurs de l'industrie cinématographique à intégrer les droits de l'Homme dans leurs productions, et ce en veillant à :

• Intégrer les principes et les valeurs des droits de l'Homme dans les écrits et les productions cinématographiques (scénarios et dialogues) ;

• Dédier des productions cinématographiques à la promotion des droits de l'Homme ; • Observer les principes de l'égalité et de la non-discrimination dans les productions cinématographiques (présence des femmes, des enfants et des personnes dans une situation de handicap dans les productions…).

En vue de réfléchir et d'échanger les points de vue sur ces idées, une table ronde est organisée à l'occasion des Rencontres méditerranéennes cinéma et droits de l'Homme dans l'objectif de confronter les avis des acteurs de l'industrie cinématographique et de proposer les meilleurs moyens à même d'intégrer les droits de l Homme dans les différents stades de la production cinématographique marocaine.

PROGRAMME

MERCREDI

CNDH (Salle Driss Benzekri)

TABLE RONDE : LES DROITS DE L'HOMME DANS LE CINEMA MAROCAIN (MOHAMED BAKRIM, FARIDA BELYAZID, MOHAMED GALLAOUI, HAMMADI GUIROUM, OMEIR ABDELMOUTALIB)

THEATRE NATIONAL MOHAMED V

OUVERTURE : 'UN HOMME QUI CRIE', MAHAMET SALEH HAROUN (87')

JEUDI

Salle 7ème art

CONFERENCE : LA TRAITE DES ETRES HUMAINS M'BAREK BOUDERKA, AMINA AFROUKHI, JILALI SGHIR, DORIEN DEKETELE, FLORENCE BASTY- HAMIMI

CNDH (Salle Driss Benzekri)

Presse et Presse du Conseil National des droits de l'Homme

CONFERENCE : CINEMA ET HISTOIRE (HASSAN BENJELLOUN, WILMETTA TOLIVER DIALO, DANIEL CLING, FAOUZI BENSAIDI, NEZHA DRISSI, JILALI ADNANI)

Salle 7ème art

- 'MODERNE SLAVERY', THOMAS ROBSHAM ET TINA DAVIS (115')
- 'FIX ME', RAED ANDONI (98') – 'UNE LEÇON D'HISTOIRE', HADY ZACCAK (51') – RENCONTRE AVEC HADY ZACCAK – 'LE CAHIER', HANA MAKHMALBAF (81') – 'SHAHADA', BOURHAN QURBANI (88')

VENDREDI

Salle 7ème art

CONFERENCE : L'EDUCATION DES FILLES EN MILIEU RURAL (MOHAMED TIBIOUI, MOHAMED KENNOUCH, YURI OBARA, ABDELHAK EL HIANI)

CNDH (Salle Driss Benzekri)

CONFERENCE: LA DISPARITION FORCEE DANS LA MEDITERANNEE KAMAL JENDOUBI, NASSERA DUTOUR, WADAD HALWANI MOURAD, MANEL RISQUES, MOUSTAPHA RAISSOUNI

Salle 7ème art

- 'SOLUTIONS LOCALES POUR UN DESORDRE GLOBAL', COLINE SERREAU (113') – 'PARY THE DEVIL BACK TO HELL', GENIE RITICKER & ABIGAIL DISNEY (72')
- 'BENDA BILILI', RENAUD BARRET & FLORENT DE LA TOULAYE (83') – 'ABDELKRIM ET LA GUERRE DU RIF', DANIEL CLING (51') – RENCONTRE AVEC DANIEL CLING
- HOMMAGE POSTHUME A AHMED BOUANANI. 'MIRAGE' (100')

SAMEDI Salle 7ème art

CONFERENCE : DEMOCRATIE ET DROITS DE L'HOMME DANS LES PAYS ARABES ABDELHAY MOUDDEN, MOHAMED TOZY, OUSSAMA RIFAI, EDGAR MORIN

- 'MAFROUZA /COEUR', EMMANUELLE DEMORIS (159') – 'SANTIAGO 73 – POST MORTEM', PABLO LARRAIN (90')

-16 - RENCONTRE AVEC EMMANUELLE DEMORIS

BIBLIOTHEQUE NATIONALE DU ROYAUME DU MAROC

CLOTURE 'LOS CAMINOS DE LA MEMORIA', JOSE LOUIS PENAFUERTE (93')
RENCONTRE AVEC JOSE LOUIS PENAFUERTE

Pour une meilleure appropriation de la culture des droits de l'Homme

Le rôle des Rencontres méditerranéennes cinéma et droits de l'Homme , tant dans leur première édition que dans l'actuelle, ne se résume pas à présenter des films qui traitent des droits de l'Homme. L'objectif de ces rencontres est d'approfondir le débat sur une question bien déterminée, bien qu'ayant des extensions complexes voire infinies, qui n'est autre qu'une tentative d'approcher la question suivante : comment faire du cinéma un levier principal pour l'appropriation de la culture des droits de l'Homme ?

Lorsque nous évoquons l'appropriation, nous entendons par là une approche qui ne demeure pas prisonnière d'une vision qui se limite à constater, condamner ou lever le voile sur des violations…mais qui cherche à la transcender pour influencer les perceptions et les représentations sociales tant au niveau des convictions que dans la pratique quotidienne. En d'autres termes, c'est une manière d'interroger le rôle du cinéma en tant que moteur pour la compréhension, l'appropriation des droits de l'Homme ainsi que l'implication dans le changement.

Etant donné que ces objectifs ciblent le comportement humain, les rencontres s'inscrivent naturellement et nécessairement dans le temps. Elles ambitionnent de contribuer, autant que possible et dans le long terme, à la promotion d'un comportement qui se veut respectueux des droits de l'Homme.

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

La première édition des Rencontres cinéma et droits de l'Homme a révélé l'importance voire l'urgence de proposer
des espaces de débat et de réflexion sereine sur les réalités et l'avenir des droits de l'Homme, dans leurs nouvelles manifestations et sur les problématiques qu'elles posent actuellement (traite des personnes, droits économiques, sociaux, culturels, environnementaux…).
Des espaces qui seront enrichis par les contributions des différents acteurs et qui offriront l'opportunité à d'autres expressions humaines notamment la création artistique de faire valoir leur rôle dans la promotion de ce débat.
Pour concrétiser cette relation entre la création cinématographique et la réflexion collective (qui regorge pourtant de divergences), les Rencontres cinéma et droits de l'Homme, allant sur les traces de la première édition, proposent une panoplie de films et plusieurs conférences auxquelles prendront part des cinéastes et acteurs des droits de l'Homme en vue de débattre de différentes thématiques notamment 'les droits de l'Homme dans le cinéma marocain', 'la traite des êtres humains en Méditerranée', 'la disparition forcée en Méditerranée' ,'Démocratie et droits de l'Homme dans les pays arabes' et 'la scolarisation des filles dans le milieu rural'.
A travers cette nouvelle édition, cette manifestation semble plus ancrée dans la réalité des droits de l'Homme au niveau de l'Afrique et du monde arabe et plus ouverte sur la rive nord de la méditerranée.
Cependant, le succès de ce rendez-vous culturel reste tributaire de sa capacité à s'ériger en espace de débat et de réflexion avec un foisonnement d'idées et de propositions sur les approches à même d'investir la création cinématographique dans la promotion de la culture des droits de l'Homme. C'est également un grand défi pour approfondir et renforcer l'interactivité entre le cinéma et les droits de l'Homme.
Bonnes rencontres !
Driss El Yazami Président des Rencontres médite
l'Homme

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme